

Reviving Hebron's Historic City Center

Emad Hamdan

Abstract

Hebron is an Arab historic city with a distinctive and genuine heritage. On the 12th of August 1996, late President Yasser Arafat issued a Presidential Decree for the creation of Hebron Rehabilitation Committee (HRC) with the objective of safeguarding the city, restoring its cultural heritage and saving it from the Jewish settlers' greed. The Committee counts amongst its members personalities, institutions and dignitaries from the Hebron Governorate.

Prior to the creation of HRC, the Old City was living under very dire conditions: it was among Hebron's poorest areas and suffered from numerous social and economic problems such as unemployment, pollution, abandoned and dilapidated houses and a lack of infrastructure. Continuous harassments by Israeli settlers and soldiers exacerbated these problems and forced Palestinians to leave the area. Most shops were also abandoned and not fit for use.

Since its creation, HRC focused on the following key objectives:

- Preserving the cultural heritage by safeguarding old buildings' structural unity and preserving the city's urban fabric;
- Reviving the Old City by renovating historic buildings, reusing abandoned houses, rehabilitating the infrastructure, and strengthening links between residents and their Old City.
- Improving living conditions by providing services and technical assistance as well as through vital projects aimed at creating jobs, thus connecting the old city to other Hebron areas.
- Reviving trade and economic activity by attracting residents to the Old City and promoting local tourism and trade.
- Containing Jewish settlements inside the Old City, by encircling them with inhabited buildings to stop their horizontal expansion and prevent their urban interconnection by increasing Palestinian population density around them.

This paper shall underline the role played by HRC in safeguarding the cultural and historic heritage in the Old City; it shall describe HRC strategies and methods to revive the Old City and ensure the steadfastness and resilience of its inhabitants against Israeli occupation measures and settlement projects in the area; present development efforts made by HRC; as well as measure HRC's impact on local conditions and assess its effects 15 years after its inception.

This paper starts with an overview of the Committee, the rationale behind it, its objectives and its key staff, then moves on to develop seven key axes: it starts by tackling means to safeguard cultural heritage by preserving historic buildings, including documentation, restoration and housing efforts, as well as by solving the issue of multiple ownership, restoring infrastructure and safeguarding Al Ibrahim Mosque. It also discusses the Plan to safeguard the Old City and the Project for its inscription on the World Heritage List. The following axes discuss issues such as HRC sections, missions, goals and achievements, awards won by HRC and the supportive role of donors towards the Old City and its inhabitants. The paper concludes with an overview of HRC's previous work, future expectations and strategy as well as the national role played by HRC to ensure further achievements and to fulfill the aspirations of Palestinians in general and of Hebronites in particular.

نشأة لجنة إعمار الخليل:

قبل عقد ونصف من الزمن، اعتبرت البلدة القديمة في الخليل أفقر منطقة في المدينة، حيث عانت من مشاكل اجتماعية واقتصادية وتلوث البيئة وكثرة المباني المهجورة المتصدعة والمتهدمة (أكثر من ثلثي المباني)، كما عانت من نقص مريع في البنية التحتية، هذا بالإضافة الى المضايقات المستمرة من قبل المستوطنين والجيش الإسرائيلي، كل هذا حول البلدة القديمة بجواهرها المعمارية والتراثية الى خربة وعبء ثقيل على المدينة وسكانها. وكان لهذه العوامل مجتمعة الأثر الكبير في إجبار السكان على مغادرة المدينة القديمة، كما وشلت تقريبا الحركة التجارية بسبب الاغلاقات ومنع التجوال وقلة الموارد الاقتصادية، وتدني عدد السكان، والمخاطر المختلفة التي كانت تحيط من يزور البلدة القديمة.

وبسبب مكانة الخليل الدينية والحضارية، وانطلاقا من حرص سكان المدينة ومؤسساتها البلدية والأهلية والأكاديمية، وكذلك حرص القيادة الفلسطينية على الحفاظ على مدينة الخليل وصيانة تراثها الحضاري والثقافي، والتصدي للهجمة الاستيطانية التي استهدفت البلدة القديمة، تم إصدار قرار رئاسي في الثاني عشر من آب لعام ١٩٩٦ يقضي بتشكيل لجنة إعمار الخليل من شخصيات ومؤسسات وفعاليات المحافظة، ضمت العديد من أصحاب المعرفة والخبرة بالتراث الثقافي وأهميته، وبمكانة المدينة بالنسبة للتراث الفلسطيني والعالمي، وحال تشكيلها وضعت لجنة الإعمار أمامها الأهداف والاستراتيجيات التالية:

- إعادة إحياء البلدة القديمة عبر ترميم مبانيها، وإعادة استخدام المهجور منها، وتأهيل بنيتها التحتية، والحفاظ على تراثها الثقافي وعناصر الوحدة التكوينية للمباني، والحفاظ على النسيج العمراني، والهوية التاريخية والحضارية لها.
- تحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال ترميم البيوت السكنية وربط البلدة القديمة بالجديدة، وتقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة التي تساهم في تنمية شروط السكن والعمل، وتحسين البيئة المحيطة لتصبح جاذبة للسكان لا طاردة لها.
- تنشيط الحركة التجارية والاقتصادية، وزيادة الحركة السياحية المحلية والوافدة. وتوفير مشاريع حيوية لتشغيل السكان من أجل مكافحة البطالة والفقر.

تتكون لجنة الإعمار من وزراء ووكلاء وزارات وأعضاء في المجلس التشريعي ومحافظ الخليل ورئيس بلديتها، وشخصيات اعتبارية وخبرات فنية أخرى، وزاد من فعالية عملها كون أعضاءها ممثلين لمؤسسات وفعاليات هامة على مستوى محافظة الخليل. وقد تفرعت عن اللجنة مجموعة من اللجان الفنية والمتخصصة لدعم المكتب الهندسي التنفيذي وهيئة الأجواء المناسبة للقيام بتنفيذ أعماله.

شكلت عملية احياء المركز التاريخي لمدينة الخليل هدفا رئيسيا سعت لجنة اعمار الخليل الى تحقيقه على مدار عقد ونصف من العمل المتواصل ابتداء من ترميم المباني القديمة واعادة استخدامها واشغالها بالسكان بهدف الحفاظ على موروثها الثقافي من جهة والوقوف في وجه التوسع الاستيطاني داخل البلدة القديمة من جهة اخرى. وصولا لايجاد الطرق الكفيلة لضمان التنمية الشاملة من خلال الإحياء الاقتصادي والاجتماعي للبلدة القديمة واندماجها مع بقية النسيج العام للمدينة، معتمدة على الحفاظ على النسيج المعماري التقليدي للبلدة القديمة وعلى خلق أوضاع مشجعة لجذب سكان جدد ومستثمرين يهتمون في تطوير المركز التاريخي للمدينة.

الحفاظ على الموروث الثقافي للمركز التاريخي:

لقد إنصب إهتمام لجنة إعمار الخليل منذ تأسيسها عام ١٩٩٦ على حماية الموروث الثقافي الإسلامي والعربي للبلدة القديمة من مدينة الخليل والإعتناء به و المحافظة عليه لما تشكله البلدة القديمة من ارث تاريخي و حضاري عريق يمتد لآلاف السنين، سنوات طويلة تحكي تاريخ الاجداد وتربط الماضي بالحاضر، كما أن الخليل وبلدتها القديمة لطالما كانت عنوان للهوية الوطنية الفلسطينية الامر الذي استوجب ولا يزال حماية مكوناتها الحضارية والتراثية والثقافية والدفاع عنها بكافة السبل الممكنة في مواجهة مخططات الاحتلال الإسرائيلي الغاشم ومشروعه الاستيطاني، لذلك عملت لجنة إعمار الخليل على بناء شبكة حماية للبلدة القديمة من خلال حماية الموروث الثقافي فيها واعادة الحياة اليها وتثبيت مواطنيها ودعم صمودهم، وقد انتهجت اللجنة في سبيل تحقيق ذلك ما يلي:-

١ - الحفاظ على المباني التاريخية والمرافق العامة

٢ - ترميم الحرم الإبراهيمي الشريف

٣ - مخطط الحفاظ على البلدة القديمة

٤ - تسجيل مدينة الخليل على لائحة التراث العالمي

١ - الحفاظ على المباني التاريخية والمرافق العامة:

وذلك من خلال:-

أ - التوثيق والترميم:

تتمتع البلدة القديمة بتراث حضاري عريق يتمثل بالتكوين المعماري لمبانيها وما تحويه من عناصر ذات قيمة معمارية وأثرية وتاريخية، ولتحقيق الحفاظ على هذا التراث وعناصره، كان لا بد من توثيقه وتسجيله. وبالتوافق مع هذه المبادئ، فقد تم إجراء مسح شامل للمباني في البلدة القديمة ومحيطها، وأعدت مجموعة استمارات خاصة لكل مبنى حسب استخدامه، واعتمدت عملية المسح على ثلاث مراحل رئيسية هي الترقيم والتسجيل والتحليل. وارتكزت فلسفة اللجنة لتأهيل المباني السكنية القديمة على تطويعها وظيفياً من خلال التدخل بالحد الأدنى الممكن، وتحويلها إلى مساكن توفر الخدمات والخصوصية بما يتلاءم واحتياجات الإنسان في نهاية القرن العشرين. لذلك، عمدت اللجنة على القيام بأعمال رفع مساحي وإعداد مخططات وضعية للمباني قبل الترميم وتصويرها فوتوغرافياً وبالفيديو، وقد دربت اللجنة فريقاً على ذلك لتبقى هذه المعلومات في متناول يد الباحثين والمرممين بعد أجيال لمعرفة التدخلات التي أجريت ومواقعها. بفعول هذه الأعمال، تمتلك اللجنة اليوم أرشيفاً ضخماً يغطي مختلف مكونات البلدة القديمة، وغالبية هذا الأرشيف بما فيه المخططات والخرائط محوسب وسهل المنال، ويشكل بمجمله ثروة عالمية وثائقية، ينمو بشكل مستمر، بعد إجراء التحسينات والتصنيفات المختلفة.

تم استقطاب ذوي الاختصاص لترميم وتأهيل المباني القديمة، وشكلت لجنة فنية مساندة لتقديم الخبرة والمشورة ومتابعة إنجاز الحلول الفنية الجديدة، وتنظيم المناقشات الدورية لضمان الالتزام بالنواحي الفنية للترميم. وأعدت لهذا الغرض دورات تدريبية للعمال والفنيين، وطبق مبدأ التدريب في مواقع الترميم، وأعدت مشاريع ودراسات لتطويع المباني وظيفياً وتحويلها من مساكن للأسر الممتدة إلى شقق سكنية توفر الخصوصية والخدمات اللازمة للأسر النووية القاطنة فيها، وأجريت أبحاث ميدانية لمعرفة مدى ملائمة الحلول المعمارية المنفذة مع احتياجات السكان، واعتمد استخدام المواد التقليدية (الجير والحجر) في أعمال الترميم، وشرح للسكان والعمال على حد سواء أهمية ذلك للمبنى، ونفذت العديد من الحلول التي تتسجم مع رغبة السكان بالحدثة وتحافظ على أصالة المبنى وتاريخه.

وفي كل يوم تزداد المشاركة المجتمعية في أعمال لجنة الإعمار، حيث ترسخ الاعتقاد بأن العمل في خدمة تراث المدينة، يتطلب العمل على خدمة سكان المدينة، وهذا لن يتأتى بدون مشاركة فعالة منهم في تحديد التوجهات والأولويات والمتطلبات.

وتقوم لجنة إعمار الخليل بتقييم تجربتها بشكل مستمر، وبناء عليه تقوم بتعديل خططها بناء على نتائج التقييم، معتمدة بذلك على طاقم واسع ومدرب يغطي مختلف التخصصات الضرورية لإعادة إحياء البلدة القديمة، كما تقوم اللجنة بتوسيع علاقاتها الداخلية والخارجية وتعزيزها شركاتها، بحيث تحولت مكاتب اللجنة إلى عنوان للزوار والباحثين والمتخصصين.

ب - اشغال المباني:

عملت اللجنة على إعادة تأهيل مباني البلدة القديمة وتطويعها وظيفياً بما يتلاءم واحتياجات السكان، وفق المعايير العالمية في المحافظة وبتكلفة تقل عن بناء وحدات سكنية جديدة، حيث بلغ متوسط ترميم الشقة الواحدة ١٥-٢٠ ألف دولار وفي بعض الحالات أكثر من ذلك تبعاً لحالة المبنى واحتياجاته، وغيرت المفهوم السائد لدى المواطنين عن البلدة القديمة بأنها منطقة موبوءة بالمشاكل الاجتماعية ولا يتوفر فيها الأمن والأمان. وتم التركيز على تشجيع الهجرة العكسية والمتمثلة بجلب

السكان من مناطق مختلفة من المدينة وتشجيعهم على العيش في هذه المنطقة كخطوة للمساهمة في تطويرها وانصهارها مع المدينة، وإيجاد التفاعل وتوثيق الروابط الاجتماعية بين سكان المنطقة وسكان المدينة ككل. كما سعت اللجنة الى تنمية ثقافة المجتمع بأهمية هذه المنطقة وما تحويه من تراث ثقافي وحضاري وخلق آليات لإشراك السكان في عملية الحفاظ.

منذ بداية عملها سعت لجنة اعمار الخليل الى ايجاد وحدة خاصة تعنى بامور السكن والسكان، حيث تهتم بمعالجة مشاكل الإسكان والمسكن للحد من الهجرة، والتي تعتبر من أخطر العوائق التي تواجه عملية التطوير للمنطقة، باعتبارها منطقة سكنية بالدرجة الأولى، وذلك لانتشار البؤر الاستيطانية في جميع أحيائها. ولأسباب اجتماعية ناتجة عن عدم ملائمة المنطقة ومبانيها لهذه التركيبة الاجتماعية، قامت اللجنة بتشجيع الهجرة العكسية والمتمثلة بجلب السكان من مناطق مختلفة من المدينة وتشجيعهم على العيش في هذه المنطقة، وذلك بتقديم التسهيلات لهم، عبر ترميم المنازل، هذا عدا عن الإعفاءات الضريبية والخدمات الاجتماعية المختلفة التي توفرها اللجنة، كما ساهمت اللجنة بتحقيق أفضل شروط معيشية ممكنة للسكان.

كما قامت لجنة اعمار الخليل بتأسيس مركز ارشاد اجتماعي يضم متخصصين اجتماعيين للعمل على بحث المشاكل الاجتماعية للسكان وتحليل أسبابها وتوفير الحلول المناسبة لها. وقد ساهم في تطوير العمل المسح الاجتماعي الذي تم إقراره، وبهذا أصبحت اللجنة تمتلك قاعدة معلومات اجتماعية تساهم في بلورة التوجهات والخطط، وتصوب الأولويات، بعد تحديد المشاكل بدقة والتفاعل مع المستجدات.

كما ونجحت لجنة الإعمار في خلق تنوع مجتمعي في السكان، بعد أن كانت البلدة القديمة تقتصر على فئة من الفقراء ومحدودي الدخل، حيث تمكنت اللجنة من استقطاب فئات أكثر دخلاً وثقافة للسكن في المنطقة، وان كان ذلك بشكل محدود نسبياً وبمنسب لا تتوافق مع قوانين الدمج الاجتماعي، إلا أن اللجنة مدركة تماماً أهمية هذا الدمج وتعمل على توفير العوامل التي تساهم في استقطاب العديد من العائلات التي تتمتع بوضع اجتماعي وثقافي متوسط. كما وازداد ارتباط سكان المدينة بالبلدة القديمة حيث قامت اللجنة بتحسين الظروف المعيشية فيها وأصبحت مكان سكن مريح نسبياً تتوفر فيه خدمات عامة وحدائق وشوارع جميلة وأماكن عبادة، وازدادت الحركة التجارية والسياحية فيها بشكل معقول يتوافق والظروف السياسية غير الاعتيادية التي مازالت قائمة. تدرك اللجنة ان الأوضاع غير الاعتيادية السائدة آيلة للزوال، بالتالي لا بد من تحضير البلدة القديمة لمستقبل يسوده الأمن والتنمية، وبهذا ستشكل البلدة القديمة جوهره الخليل ونقطة الجذب الأساسية في المدينة، وستتحول الى قلبها النابض ثقافياً، كما ستشكل ثروة اقتصادية لعموم سكان المدينة.

تنظم لجنة إعمار الخليل بشكل مستمر أنشطة هادفة لتفعيل الحركة التجارية والاقتصادية، وتشجيع المواطنين على التسوق من البلدة القديمة مثل مهرجان نصره الخليل القديمة الذي حشد له على مستوى الوطن، وكان لترميم حارات بأكملها في البلدة القديمة وإظهار جمال وأصالة العمارة القديمة دور في ازدياد الوعي بين الناس وأصحاب القرار بأهمية الحفاظ على مراكز المدن التاريخية وضرورة تطويرها وتأهيلها، لما تحويه على إمكانات تنموية كبيرة، تتوافق الى حد بعيد بالخطط التنموية على مستوى كل الوطن، بل يمكن اعتبارها نموذجاً تنوياً يدمج مختلف مكونات التنمية: الاقتصادية، البشرية، الاجتماعية، الثقافية، العمرانية ... الخ.

الايضاح الاجتماعية.

مازالت مسألة اشغال المباني تحتل جزءاً هاماً من عمل اللجنة، وذلك لسعيها لتوطين عائلات تنسم بالاستقرار الاجتماعي والثقافي، وفي الحقيقة أن اللجنة تواجه أحياناً طلبات يصعب عليها تلبيتها، مما يعني أن اسكان البلدة القديمة يسير بخطى

واثقة وثابتة، مما يؤدي الى زيادة الثقة بمستقبل البلدة القديمة، ونجاعة الاجراءات المتخذة، وقناعة السكان بجدوى المشروع ككل.

ج- الملكيات في البلدة القديمة من الخليل:

اكتسب موضوع الملكيات اهتمام خاصا من اللجنة، وذلك نظرا لمركزيته في تطوير خطة العمل، وما اقتضاه من عمل قانوني يساهم في تذليل العقبات، وإيجاد أفضل السبل للتعامل معه. ان الغالبية العظمى من مباني البلدة القديمة هي ملك خاص (٦٦,٧%)، والبقية إما تعود إلى أملاك أسرية (١٤%) أو وقف إسلامي (١٦,٣%)، وأن أكثر من نصف السكان (٥٨%) يملكون منازلهم السكنية بينما ٤٢% مستأجرة. وللتغلب على مشاكل الملكيات، لجأت لجنة الإعمار إلى استئجار العقار من مالكيه مقابل ترميمه وتأجيره لطرف ثالث بحاجة إلى سكن بأجر رمزي، لمدة خمس سنوات على أن يدفع الطرف الثالث للمالكين أجرة البديل بعد انقضاء هذه المدة، على أن يتم توزيع مبلغ الإيجار على المالكين حسب حصصهم في العقار. ومن خلال تجربتنا حتى الآن، تعد هذه الآلية ناجحة، وساهمت في إنجاح عمل لجنة الإعمار والإسراع في سير العمل بعد أن حلت معظم الإشكاليات المتعلقة بالملكية.

٢- ترميم البنية التحتية:

ان السبب في إعادة تأهيل البنية التحتية للبلدة القديمة هو عدم وجود خدمات تتناسب مع احتياجات المنطقة من حيث شبكات مياه التغذية وشبكات مياه الأمطار وشبكات الكهرباء والهاتف وشبكات إطفاء الحريق وشبكة الطرق والممرات، حيث يرجع تاريخ البنية التحتية الى العهد العثماني، حينها كانت الطرق والممرات مبلطة ببلاط حجري، ولعدم توفر الدعم الكافي لصيانتها، تم تعبيدها هذه الطرق فوق البلاط الحجري القديم، ويتطلب العمل على إعادة تأهيل شامل لهذه الشبكات وشبكة المجاري العامة والتي يرجع تاريخها أيضا الى العهد العثماني، هذا عدا عن بنية النظام الروماني لمجاري الصرف الصحي القديم حيث تحتاج الى تنظيف وترميم لإعادة تشغيلها. لذلك قامت لجنة إعمار الخليل بانجاز العديد من مشاريع التأهيل للبنية التحتية في البلدة القديمة حيث شملت تنفيذ تمديدات الصرف الصحي ومياه الأمطار وشبكة مياه الشرب والكهرباء والهاتف وورصف وتبليط الشوارع ومد

شبكات التصريف وشبكات إطفاء الحريق. كما وقامت بتأهيل أنفاق الصرف الصحي المشيدة خلال الفترة العثمانية، وأثبتت هذه الحلول والمشاريع جدواها لتأهيل وترميم شوارع وطرق البلد القديمة. كما قامت لجنة الإعمار بتشديد العديد من الحدائق ومواقف السيارات وملاعب الأطفال والاستراحات، بحيث شملت معظم المناطق والأحياء في البلد القديمة. وساهمت في تحسين الظروف المعيشية لأهالي البلد القديمة من خلال توفير خدمات البنية التحتية الأساسية التي تعتبر من المقومات الهامة لانعاش الحياة وتشجيع السكن في البلد القديمة. لقد قامت لجنة إعمار الخليل حتى الآن بتأهيل ما يزيد عن ٦ كم من شوارع وطرق البلد القديمة.

٣- ترميم الحرم الإبراهيمي الشريف:

ضمن المحاولات الإسرائيلية لترميم التاريخ اليهودي المتصدع في فلسطين نتيجة الأبحاث العلمية التي أثبتت عدم صدقية غالبية الروايات التوراتية والمبالغة بما ثبت منها، قام نتتياهو (رئيس الوزراء الإسرائيلي) بحملة واسعة واستثمارات كبيرة في محاولة لتعزيز علاقة الإسرائيليين بأرض فلسطين وإعادة إنتاج الروايات التي لم تعد تصلح لتفسير التاريخ، ومن ضمن هذه الحملة المتعددة البرامج، ترميم وصيانة المواقع التراثية في مختلف أنحاء فلسطين، والمقصود بذلك بالأساس هو ترميم الرواية التوراتية، والتي ارتبطت الى حد بعيد، على الأقل من وجهة نظر صهيونية، بمشروعية المشروع الصهيوني في فلسطين. وضمت القائمة الطويلة عدة مواقع في الضفة الغربية هما الحرم الإبراهيمي في الخليل وقبة راحيل (مسجد بلال بن رباح) في بيت لحم. وقبل استعراض الحرم الإبراهيمي، نشير الى محاولة إسرائيل المتكررة تسجيل بعض المواقع التراثية في القدس الغربية على لائحة التراث العالمي (اليونسكو) في محاولة لإثبات ملكيتها لها، ونفس الأمر ينطبق على بعض المواقع في الجولان المحتل. قامت لجنة إعمار الخليل، كما سيرد أدناه، بالرغم من كل المعوقات التي وضعها أمامها جيش الاحتلال، بترميم غالبية مكونات الحرم من الداخل كما رمت مآذنه وسطحه وأعدت اليه رونقه الأصلي، وبالتالي فهو ليس بحاجة أصلا الى ترميم. وما يحتاجه الحرم في الخليل لا يتعدى إزالة التعديلات عليه والمتمثلة بنقاط التفتيش العسكرية المشكلة من أربعة أطواق، والحرم بحاجة الى إزالة التقسيمات التي فرضها الاحتلال والمشوهة له ولقدسيتها، والحرم بحاجة الى وقف تعديلات المستوطنين عليه وتدنيس قدسيته باحتفالاتهم الصاخبة ودوس أرضياته المقدسة ببساطيرهم، أما الصيانة المعمارية للموقع فتتكفل بها الأوقاف الإسلامية المالك الحصري للموقع كله، وذلك بالتعاون الفعال مع لجنة إعمار الخليل المؤهلة علميا وعمليا على تنفيذ كافة احتياجات الحرم الإبراهيمي.

ويمثل الحرم الإبراهيمي دورا مركزيا في حياة أهل المدينة، فالى جانب كونه يمثل مسجدا ومكان عبادة، فإنه يمثل مكانا مقدسا يضم أسفله مغارة المكفيل التي تحتوي على قبور الأنبياء إبراهيم واسحق ويعقوب عليهم السلام وزوجاتهم وقبرا لسيدنا يوسف عليه السلام. فحتى عهد قريب، كانت زفة العريس تخرج من الحرم بعد صلاة العشاء تصاحبها الأناشيد والأهازيج، وان كان العريس من عائلة ذات طريقة صوفية، فإن هذا يتضمن أيضا الطبل والدف او ما يطلقون عليه العدة. وكانت كل جنازات سكان المدينة تخرج من الحرم الإبراهيمي بعد الصلاة عليها. منعت سلطات الاحتلال هذه الممارسات التاريخية بهدف فك العلاقة الوطيدة بين سكان الخليل وحرمهم المقدس.

على أي حال يمكن اعتبار معركة الحرم الإبراهيمي هي معركة مع الاستيطان في المدينة، فالتراث هنا هو واجهة وأداة للسيطرة وتحويل حياة سكان الخليل الى جحيم يومي، ووضع البلدة القديمة تحت ضغط هائل يؤدي الى تهجير سكانها. ان التمسك بالحرم الإبراهيمي يعني أيضا التمسك بالبلدة القديمة والسكن في مئات المنازل التي قامت لجنة إعمار الخليل بترميمها وتأهيلها، ويعني أيضا تفعيل السوق القديمة وترتيب الزيارات اليومية لطلاب المدارس الى الحرم الإبراهيمي والبلدة القديمة، أي يعني إعادة الحياة النشطة والطبيعية لكل البلدة القديمة. يعتبر الحرم الإبراهيمي الشريف بمدينة الخليل واحداً من أهم المعالم الدينية والتاريخية والتراثية في فلسطين، وذلك لوجود قبر سيدنا إبراهيم وولده إسحاق وحفيده يعقوب وزوجاتهم وكذلك قبر سيدنا يوسف بن يعقوب عليهم جميعا السلام. ولما لهذا المكان من قدسية خاصة، وبسبب محاولة الاحتلال إنهاء إسلامية هذا المسجد وتحويله لكنيس، فقد قام الصندوق السعودي للتنمية بتمويل المرحلة الأولى من مشروع شامل لترميم الحرم الإبراهيمي الشريف.

باشرت لجنة إعمار الخليل العمل على ترميم الموقع في أواخر عام ١٩٩٨، وذلك بواسطة جهاز فني محلي متخصص بأعمال الترميم، ويعتبر هذا المشروع هو الأول من نوعه في تاريخ الحرم حيث لم يحظى ومنذ فترات بعيدة بالصيانة اللازمة، وقد أسهم هذا المشروع في تعزيز الحضور الفلسطيني الإسلامي داخل الحرم وخارجه وحافظ على التراث الإسلامي العريق رغم المحاولات المستمرة من قبل الاحتلال تقسيم الحرم وإعاقة العمل وتوقيفه لفترات طويلة. كما ساهم الترميم من قبل لجنة إعمار الخليل وبالتعاون مع وزارة الأوقاف الإسلامية بتعزيز فكرة ملكية الموقع، وتقدير من هو صاحب الحق في ترميمه، يعتبر هذا إنجازا هاما.

وبعد أن قامت اللجان بإنجاز المرحلة الأولى، تقدمت للبنك الإسلامي للتنمية بمشروع المرحلة الثانية من إعمار الحرم، حيث وافق الصندوق السعودي للتنمية على تمويلها، وبوشر العمل بالمرحلة الثانية في أوائل عام ٢٠٠٦ وما زال العمل فيها مستمرا رغم التضيق الشديد والمنع شبه الكامل للعمل في إجراء واسعة من الحرم. على أي يعتبر العمل على ترميم الحرم التحدي الأكبر الذي واجه لجنة الإعمار، ليس فقط بسبب الاحتلال وإجراءاته، بل بسبب الحساسية التاريخية والثقافية والمكانة التي يتمتع بها الموقع، مما اقتضى التأني في تنفيذ الأعمال والقيام بها بناء على المعايير الدولية المتبعة في مثل هذا الموقع واحترام صورته التاريخية ومواد البناء المستعملة وإعادة بعض المكونات الى هيئتها الأصلية وإزالة التشويهات التي تراكمت عبر العصور والتي تخفي جماليات المسجد. لقد اكتسب فريق العمل خبرات مميزة أثناء تنفيذ الأعمال وجرى تدريب مجموعة من الفنيين على أعمال الفسيفساء والجص والرخام وصيانة الحجر والملاط والخشب وأعمال الحديد، وقد استفادت اللجنة من خبرات دولية في هذا السياق. تشعر اللجنة بفخر شديد بالمستوى التقني الذي نفذت فيه مختلف الأعمال، والتي أعادت الى الحرم الإبراهيمي رونقه.

٤- مخطط الحفاظ على البلدة القديمة:

كان الحفاظ على البلدة القديمة في الخليل وتطوير المناطق المحيطة بها على قمة الأولويات، فقد سعت لجنة الإعمار إلى ترميم حارات بأكملها توطئة لإعادة الحياة الطبيعية إليها، وعملت بلدية الخليل على تطوير البنية التحتية فيها، كما عملت المؤسسات الحكومية والأهلية على تقديم الخدمات اللازمة للبلدة القديمة وسكانها في ظل الإمكانيات المتاحة، وذلك بالرغم من كل الظروف غير العادية التي تحيط بها، ولو التصميم والإيمان العميق بهذه الرسالة لأحبط المشروع.

ويهدف مخطط الحفاظ إلى تقديم خطة متكاملة للحفاظ على المركز التاريخي لمدينة الخليل، والتوصل إلى الطرق الكفيلة لضمان الإحياء الاقتصادي والاجتماعي واندماجها مع بقية النسيج العام للمدينة، وعلى وجه الخصوص يهدف إلى تقديم نظام قانوني "مشروع مفصل للحفاظ على البلدة القديمة وتطويرها" معتمد على الحفاظ على النسيج المعماري التقليدي، وعلى توفير أوضاع مشجعة لجذب سكان جدد ومستثمرين يهتمون في تطوير هذه المنطقة التاريخية.

تعاونت لجنة إعمار الخليل مع رواق . مركز المعمار الشعبي على إنجاز مخطط الحفاظ على البلدة القديمة، وتعتبر هذه التجربة إنجازاً لكلا المؤسستين، واكتسب المخططون والعاملون في المشروع خبرة جديدة تتمثل في تطبيق المفاهيم النظرية بشكل عملي، ويمثل ذلك إغناء كبير للتجربة الفلسطينية الحديثة في هذا المجال. تضمنت الخطة تطوير قطاعات هامة في البلدة القديمة ومحيطها، إلا إن تعقيدات الوضع السياسي الناتج عن الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي للبلدة القديمة، لم يسمح بالبحث في كافة مجالات التنمية والخدمات، بحيث تم تأجيلها إلى مرحلة أخرى قادمة. نتج عن مخطط الحفاظ مجموعة مشاريع تمثل في مجملها خطة التطوير خلال السنوات القادمة، وسيتم مراجعة الخطة كل خمس سنوات ووضع خطه لاستمرار التنمية على مدى خمس وعشرون عاماً.

وفي الأعوام اللاحقة جرى تطوير وتعديل هذه الخطة، وذلك تبعاً لتطور التجربة وانسجاماً مع المتغيرات التي اقتضاها الواقع.

٥- تسجيل مدينة الخليل على لائحة التراث العالمي:

بذلت لجنة إعمار الخليل قصارى جهدها من أجل تسجيل مدينة الخليل على لائحة التراث العالمي بالتعاون مع بلدية الخليل وبلدية أركوي للضغط على اليونسكو بهدف الحفاظ على تراث المدينة وتعزيز البلدة القديمة في الخليل حيث ظهرت فكرة إعادة ترشيح المدينة بعد مؤتمر الهيئات المحلية الأوروبية في الاتحاد الأوروبي وبعد عدة اجتماعات تم تشكيل لجنة توجيهية قامت بوضع خطة عمل وتمت دراسة ٤ نماذج تم تقديمها وتم تحديد الامكانيات والاحتياجات والمرجعيات وتم اقرار جدول زمني وتشكيل لجان للعمل على المستوى الفني:

١. لجنة التاريخ والتوثيق: مهمتها بالرجوع إلى تاريخ المدينة وتوثيق الوضع الاصلي للمباني واعداد الدراسات الخاصة بتوثيق المباني.
٢. لجنة التخطيط: مهمتها وضع تصور وتخطيط لمستقبل المنطقة من الناحية العمرانية.
٣. لجان المساندة: تتكون من مهندسي المساحة وغيرهم من المختصين الذين قد يستدعي اعداد طلب الترشيح وجودهم.
٤. اللجنة القانونية: مهمتها متابعة الجوانب القانونية لطلب الترشيح وتحديد أنواع الملكيات في البلدة القديمة.
٥. لجنة الصياغة: مهمتها تلقي التقارير من اللجان السابقة وصياغتها وفقاً للمعايير التي تضعها منظمة "اليونسكو"

التنمية الاقتصادية للمركز التاريخي لمدينة الخليل:

تعيش البلدة القديمة من الخليل وسكانها وضعا اقتصاديا سيء جراء التعسف الإسرائيلي والوجود الاستيطاني والاعلاقات المستمرة وسياسة الترهيب التي تتبعها السلطات الإسرائيلية، الأمر الذي اثر سلباً على كافة نواحي الحياة في البلدة القديمة وبالأخص الناحية الاقتصادية. وبالرغم من قيام لجنة إعمار الخليل منذ تأسيسها عام ١٩٩٦ بتنفيذ العديد من المشاريع الإسكانية والخدماتية والتنمية من أجل دعم صمود المواطنين وإعادة الحياة إلى البلدة القديمة، والتي حققت نجاحات وإنجازات هامة وغير مسبوقه، أبرزها حفظ الموروث الثقافي وحماية الممتلكات الفلسطينية القديمة وإعادة إعمارها وزيادة عدد سكان البلدة القديمة بشكل ملحوظ نتيجة للامتيازات التشجيعية الممنوحة لسكان البلدة القديمة، إلا أن البلدة القديمة لا تزال تعيش واقع اقتصادي سيء وركود في الحركة التجارية وتضائل في الأنشطة والمشاريع الاقتصادية والتجارية، مما يؤثر سلبيا على استقرار الوضع هناك وتذبذب حركة الوافدين والزوار منها واليها فقد عمدت السلطات الإسرائيلية إلى إغلاق ٥١٥ محلا تجاريا بأوامر عسكرية من أصل ١٨٢٩ محلا تجاريا، إضافة إلى إجبار ١١٤١ محلا على الإغلاق بسبب إغلاق معظم المنافذ المؤدية الى البلدة القديمة، ان هذا الأمر يعني أن هناك ١٦٥٦ دكانا مغلقا، أي ما تبقى من الدكاكين المفتوحة هو ١٧٣ دكانا فقط (أقل من ١٠%). والدكاكين المفتوحة لا تزول عملها بشكل كامل حيث يغلق غالبيتها أبوابه بعد الظهر، الأمر الذي أدى بدوره الى تدهور الحالة الاقتصادية بشكل ملحوظ، وتدني قدرة البلدة القديمة على ممارسة حياتها التجارية العادية، والتي كانت تشكل المورد الأساس للألاف من العائلات. في الحقيقة فقد دفع ثمن تدهور الوضع الاقتصادي في البلدة القديمة ليس سكانها فحسب، بل أيضا كل سكان الخليل والريف المحيط بها.

وقد تعرض الاقتصاد في الخليل إلى هزة عنيفة خلال انتفاضة الأقصى نتيجة الإشكالات الجدية التي ظهرت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وتعثر عملية السلام وتكرر الجانب الإسرائيلي للاتفاقات الموقعة بما فيها إتفاقيه الخليل، يضاف الى ذلك الحرب الاقتصادية والحصار المعلن من قبل إسرائيل على الشعب الفلسطيني وقد كان لهذين العاملين الأثر السلبي الأكبر على الاقتصاد الوطني بشكل عام وعلى اقتصاد الخليل بشكل خاص حيث أن محافظة الخليل تشكل حوالي ٤٠% من اقتصاد الوطن منذ ٢٨/٩/٢٠٠٠، وقد أصبحت الحياة الاقتصادية مستحيلة لأكثر من ٢٠٠٠ منشأة صناعية وتجارية في منطقة H2 وأغلقت أكثر من ٥٠٠ منشأة تجارية بسبب الحصار والإجراءات الإسرائيلية، وخصوصا أيام منع التجوال التي تجاوز الـ ٥٨٠ يوما.

وامتدت آثار هذا الحصار إلى المناطق المجاورة لمنطقة H2 في منطقة H1 مثل (باب الزاوية، وحارة الشيخ، وشارع بئر السبع، وشارع وادي التفاح) ... وذلك منذ بداية العام ٢٠٠١.

وحتى لا تتحول البلدة القديمة الى متحف للعمارة التاريخية، فقد وضعت لجنة الإعمار نصب عينيها التنمية الاقتصادية والاجتماعية كشرط أساس ضمن إستراتيجية إحياء البلدة القديمة، ونظمت في سبيل تحقيق ذلك الكثير من البرامج، لكنها اصطدمت بعوائق هائلة.

فمنذ احتلال المدينة، شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بارتكاب شتى أنواع الاعتداءات والانتهاكات بحق أبناء المدينة بغية حملهم على ترك المدينة وإفراغها من سكانها الأصليين، وطمس معالمها الثقافية والدينية والتاريخية، حيث لم تقتصر سلطات الاحتلال الإسرائيلي على إنشاء المستوطنات في محيط المدينة وإنما أقامت مجموعة من البؤر الاستيطانية داخل أحياء البلدة القديمة، وقامت بتوفير الحماية الكاملة للمستوطنين الإسرائيليين واتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها الضغط على الفلسطينيين وتهجيرهم من المدينة، وقد تفاقمت هذه الممارسات بعد ارتكاب مجزرة الحرم الإبراهيمي عام ١٩٩٤ ليكافأ المجرم ويقتنص من الضحية بتقسيم الحرم الإبراهيمي وسيطرة الاحتلال على معظم أجزائه، إضافة لإصدار أمر عسكري عام ١٩٩٧ يقضي بمنع ترميم وسكن ما يقارب ٢٢ مبنى في البلدة القديمة، والذي جاء متناقضا بشكل تام مع التزامات الجانب الإسرائيلي بموجب اتفاقية الخليل عام ١٩٩٧، والتي تم بموجبها تقسيم المدينة مرحليا إلى قسمين H1 و H2، إلا أن أوضاع المدينة والبلدة القديمة على وجه الخصوص ازدادت سوءا عقب اندلاع الانتفاضة الثانية حيث تم إغلاق البلدة القديمة بشكل كامل وذلك بموجب أوامر عسكرية إسرائيلية وفرض منع التجول لفترات زمنية طويلة واستمرار اعتداءات المستوطنين بحق أبناء المدينة وممتلكاتهم، ويمكن تلخيص الوضع القائم في البلدة القديمة على النحو التالي:

١. إغلاق العديد من المناطق والشوارع والمباني في البلدة القديمة بأوامر عسكرية لخدمة البؤر الاستيطانية، وضم النواصل فيما بينها، وحماية المستوطنين وتسهيل تحركاتهم، وذلك على حساب حقوق وممتلكات المواطنين القاطنين في تلك المناطق، ومع إغلاق المناطق والشوارع اضطر عشرات العائلات الفلسطينية لمغادرة وهجر بيوتهم ومحالهم التجارية التي تقع في المناطق المجاورة للبؤر الاستيطانية، بسبب صعوبة وصول المواطنين منها واليها واستحالتها في بعض الأوقات. لقد قاد هذا الوضع البحث الدائم عن بدائل مثل استعمال أسطح المباني المجاورة واللإلتفاف حول الكثير من المباني او تحويل نوافذ مطلة على طرق فرعية الى مداخل للبيوت، مما جعل حياة الكثير من السكان شبه مستحيلة وجحيم دائم.

٢. ركود الحركة الاقتصادية في البلدة القديمة بسبب إغلاق (٥١٢) محل تجاري بأوامر عسكرية، ومنع أصحاب هذه المحلات من فتحها وممارسة أعمالهم التجارية، إضافة لإغلاق (١١١٤) محل تجاري من قبل أصحابها كنتيجة طبيعية للإغلاقات في البلدة القديمة وتردي الأوضاع الاقتصادية وإجراءات التضييق على أصحاب تلك المحلات مما دفعهم لإغلاق محلاتهم وهجرة البلدة القديمة والانتقال للعمل في المدينة. هذا علاوة على محدودية أعداد السكان التي تتدفق يوميا باتجاه البلدة القديمة، وذلك نظرا لإغلاق غالبية مداخل المدينة اما بأشكال مختلفة من السواتر او وضع نقاط التفتيش التي تمارس سادية يومية اتجاه العابرين الى البلدة القديمة او الخارجين منها.

٣. تدني مستوى الدخل وزيادة الفقر بسبب الإغلاقات والممارسات التعسفية لقوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين والتي قضت على الاستثمار والمشاريع الاقتصادية في المنطقة. وقد قادت هذه الأوضاع الى تركيز أكبر للفقر في منطقة واحدة، وتعثر تطوير المشاريع الاقتصادية الجاذبة. وبسبب النمو الاقتصادي في الخليل الجديدة خلال السنوات الأخيرة، ازدادت الهوة الاقتصادية، وبالتالي الاجتماعية بين البلدة القديمة والجديدة.

٤. عدم استتباب الأمن بشكل معقول في البلدة القديمة وانتشار الخارجين عن القانون فيها والذين يرتكبون اعتداءات وخروقات مختلفة على المباني والممتلكات العامة والمواطنين والسياح بدون ملاحقة قانونية بالشكل المطلوب. ان

تركز هذه الأعداد في البلدة القديمة ومحيطها تشكل عامل طرد للسكان والمشاريع الاقتصادية، ويذكر بأن هؤلاء يلاقون كافة أشكال الحماية من جيش الاحتلال، وتبقى امكانية السلطة الفلسطينية محدودة جدا للعمل في هذه المنطقة الواقعة تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية.

5. تركت الأوضاع العامة للبلدة القديمة آثارا سلبية على الحياة الاجتماعية، كما أدت الى ضعف حركة الوافدين إلى البلدة القديمة بسبب الإحساس السائد بالتردد والإهانات التي يتلقونها حين يدخلون البلدة القديمة. كما استطاع الاحتلال خلق الشعور بأن تلك المنطقة غير آمنة بسبب وجود المستوطنين وانتشار جيش الاحتلال فيها.

6. الانخفاض النسبي بمستوى الخدمات العامة والمرافق التعليمية والترفيهية والصحية، بالمقارنة مع باقي أنحاء المدينة، مما يؤثر سلباً على الشؤون الحياتية للمواطنين ومتطلبات دعم صمودهم وثباتهم في بيوتهم في ظل ظروف غاية بالتعقيد. لقد استطاعت لجنة الإعمار في حقيبة الأمر تطوير الكثير من النواحي والخدمات، لكن مازال أمامها الكثير.

7. تذبذب الحركة السياحية وقلة أعداد السياح القادمين إلى البلدة القديمة بسبب قلة الاهتمام بالمواقع السياحية وجمالية صورتها باستمرار وعدم توفير عناصر الجذب السياحي من حرف وصناعات تقليدية، إضافة لضعف الخدمات وقلة المرافق السياحية اللازمة لهم، وضعف التنسيق اللازم لاستقبال الرحلات السياحية والترويج لمعالم البلدة القديمة التاريخية والدينية والثقافية. تقتصر السياحة اليوم على أعداد قليلة من المتضامنين، وهم بالغالب، على أهميتهم وشجاعتهم، ليسوا أكثر السياح استهلاكا. لقد كانت البلدة القديمة نقطة جذب سياحية وفرت لآلاف الوظائف وأماكن العمل، وانتشرت في أسواقها المحال التجارية التي تبيع الهدايا التذكارية للزوار، خاصة في المنطقة المحيطة بالبلدة القديمة، ولكن بسبب إغلاق البلدة القديمة، وتحكم الشركات الإسرائيلية بحركة السياحة، فقد تم اسقاط الخليل من البرامج السياحية.

8. انعدام خطوط السير والمواصلات إلى البلدة القديمة بسبب عدم وجود خطوط مباشرة لسير المركبات العمومية منها وإليها، وعدم وجود مواقف عمومية لتلك السيارات، مما يصعب من حركة المواطنين وتقلهم من وإلى البلدة القديمة. ويذكر بأن الطريق الأهم التي تربط البلدة القديمة بالجديدة يمر عبر شارع الشهداء الذي أغلق منذ سنوات طويلة أمام حركة السير، وفتت مكونات البلدة القديمة، وجعل الوصول إليها معاناة كبيرة. كما شكل شارع الشهداء، الذي يرتبط بالبلدة القديمة بعدة مداخل الشريان الاقتصادي الحيوي الرابط بين الأسواق التقليدية في البلدة القديمة وبين الأسواق الحديثة، هذا عدا عن أهميته لحركة المواصلات. انه من الصعب بمكان تصور تنمية اقتصادية في البلدة القديمة بدون إعادة الحياة بكل أشكالها إلى شارع الشهداء.

9. شكلت محطة الحافلات المركزية التي كانت تقع على طرف البلدة القديمة الرافد الأكبر لزوارها، ان إغلاق المحطة وتحويلها إلى معسكر لجيش الاحتلال قد شكل ضربة قاصمة لاقتصادياتها. بالإضافة إلى ذلك فان إغلاق سوق الخضار المركزي (الحسبة) من قبل قوات الاحتلال وتحويله إلى ساحة خلفية للمستوطنين قد حرم البلدة القديمة الكثير من أماكن العمل ودخل وفير، هذا عدا عن خسارة المتسوقين الذي اعتادوا شراء حاجياتهم من الحسبة والمنطقة المحيطة بها. لقد شكلت الحسبة بؤرة نشاط اقتصادي واجتماعي على درجة عالية من الأهمية لحيوية البلدة القديمة.

كما يتضح أعلاه، تعاني البلدة القديمة من شلل اقتصادي شبه كامل، بالرغم من الإجراءات والمشاريع الاقتصادية المبدعة التي قامت بتنظيمها لجنة إعمار الخليل بالتعاون والاشتراك مع الكثير من فاعليات المدينة والسلطة الوطنية، الا أن تأثيرها يظل محدودا في ظل إغلاق أجزاء واسعة من البلدة القديمة وإخضاع زوارها إلى شتى أنواع التقييدات.

خطة إنعاش الوضع الاقتصادي في البلدة القديمة من الخليل (عمار يا بلادي):

نتيجة لهذا الواقع بادرت لجنة إعمار الخليل بإعداد خطة تنمية شاملة لمعالجة حالة الركود الاقتصادي في البلدة القديمة واستقطاب المتسوقين والسائحين إليها، وأطلقت بتاريخ ٢٥-٨-٢٠١١ حملة وطنية طموحة لتنفيذ هذه الخطة بعنوان "عمار يا بلادي" وذلك بالتعاون مع معظم المؤسسات الرسمية والأهلية والجمعيات والنقابات والأندية في محافظة الخليل.

- **رؤية الخطة:** الحفاظ على مدينة الخليل مدينة عربية إسلامية فلسطينية.
- **الرسالة:** إفشال مخططات الاحتلال الإسرائيلي الهادفة لعزل البلدة القديمة وتهجير المواطنين منها، من خلال ترسيخ تواصل البلدة القديمة بمدينة الخليل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

• أهداف الخطة:

- الهدف الرئيسي: تنشيط الحركة التجارية في أسواق البلدة القديمة ودعم التجار والمتسوقين من خلال تقديم امتيازات تشجيعية تسهم في إنعاش الوضع الاقتصادي واستقطاب أكبر عدد من المتسوقين للبلدة القديمة.
- الأهداف الفرعية:-
 - ١- تشجيع المواطنين لزيارة البلدة القديمة بصورة مستمرة وتهيئة الظروف اللازمة لاستقطابهم للمنطقة.
 - ٢- تشجيع المواطنين للتواجد في البلدة القديمة من خلال توفير الأمن للمنازل والأسواق والمحلات التجارية وتغيير الصورة الذهنية لديهم بالخوف من سكن البلدة القديمة وزيارتها والتسوق منها.
 - ٣- تعزيز القيمة الدينية والوطنية لمدينة الخليل من خلال رفع مستوى الوعي والثقافة الوطنية لكافة قطاعات المجتمع المحلي في محافظة الخليل والبلدة القديمة بشكل خاص.
 - ٤- الحفاظ على المعالم التاريخية والدينية والثقافية في البلدة القديمة واستمرار جهود التأهيل والصيانة لها.
 - ٥- النهوض بالقطاع السياحي في البلدة القديمة وصيانة المواقع السياحية وتوفير مقومات استقطاب السائحين من داخل الوطن وخارجه وإيجاد الخدمات اللازمة لهم.
 - ٦- إعادة إحياء الصناعات التقليدية والحرفية كالخزف والفخار وغيرها في البلدة القديمة.
 - ٧- إظهار صورة مشرقة للبلدة القديمة من خلال تنظيم حملة إعلامية تسهم في تشجيع المواطنين على زيارة البلدة القديمة والتسوق منها

• مسارات الخطة:-

إشتملت الخطة على مسارين محوريين يتم من خلالهما الجمع بين الجهود المحلية والدولية بهدف إنعاش الوضع الاقتصادي في قلب مدينة الخليل وهما:-

- المسار الأول: على المستوى الوطني
- المسار الثاني: على المستوى الدولي

- محاور الخطة على المستوى الوطني:-

أولاً:- دراسات إحصائية: تشمل حصر كافة البيانات والمعلومات اللازمة المتعلقة بالفئات المستهدفة، إعداد الدراسات الإحصائية التفصيلية، التقييم والمتابعة.

ثانياً:- دعم النشاط الاقتصادي من خلال :-

١- دعم عاجل لأسعار السلع والمواد الأساسية

٢- دعم طويل الأمد لأسعار السلع (إنشاء مؤسسة استهلاكية)

٣- ترميم المحلات التجارية

٤- قرارات حكومية مساندة: تشمل فتح مقرات للوزارات والمؤسسات الحكومية في البلدة القديمة، نقل سوق الجمعة للبلدة القديمة، نقل البسطات المتناثرة الى البلدة القديمة، وقد تم المضي قدماً بهذا الصدد وتوجت جهود لجنة إعمار الخليل في الحصول على قرار من الحكومة الفلسطينية يقضي بفتح مكاتب للوزارات والمؤسسات الحكومية في البلدة القديمة، وعلى إثر هذا القرار ودعماً لتنفيذه قامت لجنة إعمار الخليل بتأهيل وإعمار العديد من المباني وتجهيزها ليتم إستخدامها من قبل الوزارات والمؤسسات المعنية، كما وتعمل اللجنة من خلال فريق البحث الإجتماعي على تنظيم زيارات ميدانية دورية لهذه المقرات للإطلاع على إحتياجات موظفيها وتوفير كافة مستلزماتهم.

٥- النهوض بالقطاع السياحي: ويشمل توفير المرافق الخدماتية للسائحين، تأهيل المواقع السياحية، إحياء واستعادة الصناعات التقليدية، برامج توعية سياحية، الترويج السياحي وعمل مسارات سياحية ملائمة ، تحسين بيئة ونظافة شوارع البلدة القديمة.

٦- الفعاليات والأنشطة : مهرجانات مختلفة، فعاليات ثقافية،فنية،رياضيه،دينية، معارض مختلفة، حملات للتسوق

٧- أمور تشجيعية أخرى:برنامج المعونات الشهرية للتجار، تفعيل دور القطاع الخاص في البلدة القديمة وإطلاق مشاريع استثمارية.

ثالثاً:- إستراتيجيات مرافقة

١- توفير الأمن

٢- تنظيم خطوط السير والمواقف العمومية

٣- التعبئة الوطنية

٤- حملة إعلامية

رابعاً: الحرم الإبراهيمي الشريف:

وبالنظر لأهمية الحرم الإبراهيمي الشريف وقيمه الدينية والتاريخية فقد تطرقت الحملة لسبل تزامن مواجهة تداعيات تصريحات رئيس حكومة دولة الاحتلال الإسرائيلي بضم الحرم للآحة التراث اليهودي المزعوم آنذاك، حيث تم تشكيل لجنة من مختلف الشخصيات الرسمية والقانونية وخبراء التاريخ من أجل التصدي لتلك التصريحات وأسهمت تلك الجهود في الحصول على قرار دولي من منظمة اليونسكو يؤكد على إعتبار الحرم الإبراهيمي الشريف معلم

اسلامي وعربي ، وقد تضمن القرار أيضاً شطب الحرم الابراهيمي ومسجد بلال بن رباح من لائحة التراث اليهودي المزعوم.

- محاور الخطة على المستوى الدولي:

إضافة للمسار المحلي لخطة إنعاش الوضع الإقتصادي "عمار يا بلادي" فقد تم وضع خطة عمل على المستوى الدولي تضمنت المحاور التالية:

- ١- لقاءات سياسية
- ٢- ورشات عمل
- ٣- مهرجانات للمناصرة والتأييد
- ٤- معارض صور
- ٥- محاضرات في جامعات الدول الأوروبية
- ٦- مقابلات ومؤتمرات صحفية

خامساً:- لجان الحملة:

ولتنفيذ هذه الخطة الطموحة تأسست لجنة إعمار الخليل اللجنته التوجيهية للحملة والتي ضمت في عضويتها ممثلين عن المؤسسات الرسمية البارزة والمنظمات الاهلية والنقابات والاتحادات والاندية وغيرهم في الخليل بالاضافة لمشاركة لفاعلة من قطاع المرأة في المحافظة، وبالنظر لضخامة هذه الخطة تم تشكيل لجان متعددة اختصت بمحاور معينة وذلك على النحو التالي:

- ١- لجنة دعم أسعار السلع.
- ٢- لجنة ترميم المحلات التجارية
- ٣- لجنة القطاع السياحي .
- ٤- لجنة الفعاليات والأنشطة.
- ٥- لجنة الأمن في البلدة القديمة.
- ٦- لجنة المؤسسة الاستهلاكية
- ٧- لجنة خطوط السير والمواقف العمومية
- ٨- اللجنته الإعلامية.
- ٩- لجنة التعبئة الوطنية
- ١٠- لجنة الحرم الابراهيمي الشريف
- ١١- لجنة الحملة الدولية.

ويمكن القول بعد مضي قرابة العام على إنطلاق الحملة أنها حققت نجاحات بارزة على صعيد إنعاش الوضع الإقتصادي في قلب مدينة الخليل وإستقطاب الزائرين من مختلف الفئات وذلك عبر تنفيذ العديد من المهرجانات والفعاليات التي تترك اثر مستدام قصير الامد، لذا ستستمر الحملة في السنوات المقبلة في تنفيذ مزيد من الأنشطة في المستقبل مع البد بتنفيذ أنشطة إستدامة طويلة الأمد تهدف الى تطوير القطاع التجاري والسياحي والخدمات في البلدة القديمة بما يؤدي الى تفعيل

الحياة هناك وإستفادة سكان البلدة القديمة وتجارها من آثار هذا التطور والنماء وتشجيع المتسوقين والسائحين على زيارة البلدة القديمة و توفير كافة إحتياجاتهم هناك.

برنامج التوعية والتثقيف المجتمعي:

نظرا لتزايد عدد السكان والتنوع السكاني وتزايد الشقق السكنية المأهولة في البلدة القديمة في الخليل،اجرت لجنة اعمار الخليل دراسة على الاهالي لفحص احتياجاتهم،افضت نتائج الدراسة الى وجود العديد من المشاكل البيئية والاجتماعية والثقافية.فرات اللجنة انه من الضروري تنفيذ برنامج توعوي في البلدة القديمة يهدف هذا البرنامج الى:

- توعية السكان باهمية المحافظة على البيئة.
- التوعية في المحافظة على الموروث الثقافي كارث تاريخي.
- التوعية في مجال الاندماج الاجتماعي بين السكان.

أما محاور العمل التي تضمنها برنامج التوعية فكانت على النحو التالي:

اولا:التوعية البيئية:

- يتم توعية الاهالي بطرق جمع النفايات والتخلص منها للحد من انتشار القوارض والحشرات ،والحفاظ على نظافة المرافق العامة والشوارع والاحواش.
- الحفاظ على الحدائق والساحات العامة ومعرفة فوائدها،وسلوكيات استخدامها والحفاظ على الاشجار والنباتات وعلى التجهيزات الموجودة في المرافق العامة.
- التعرف على الاضرار البيئية الناتجة عن تربية الحيوانات في المناطق السكنية ،وما تسببه من اضرار انشائية على المباني ،بالاضافة الى تاثير تربيتها على العلاقات الاجتماعية بين السكان.

ثانيا:الموروث الثقافي:

- توعية السكان باهمية المنطقة من ناحية ثقافية وتاريخية وحضارية،ودورهم في الحفاظ على المباني التي تشكل جزء مهم من الموروث.
- كيفية التعامل مع التجهيزات والخدمات من حيث الحفاظ على شبكات المياه وشبكات الكهرباء والحفاظ على شبكات الصرف الصحي.
- صيانة الواجهات ودور السكان في ذلك.
- كيفية المحافظة على العناصر المعمارية والانشائية،مثل: المساطب،التصوينات الفخارية،الادراج الحجرية والبلاط،الفتحات في الجدران،الخزائن والابواب الخشبية،الواجهات الحجرية،وكيفية وضع الاثاث في المنازل.
- التعامل مع الرطوبة.

ثالثا: الاندماج الاجتماعي:

- معرفة اسباب التوترات والخلافات المتكررة ما بين الاهالي ومناقشتها للوصول الى حلول.
- العمل على تحسين العلاقات ما بين السكان الجدد والقدامى من خلال اللقاءات الدورية وتعريفهم على بعضهم البعض.
- تعزيز العلاقات الصحيحة ما بين اهالي المنطقة.

الفئات المستهدفة من البرنامج:-

يتم العمل في برنامج التوعية مع كافة الفئات من رجال، نساء، اطفال، شيوخ.

نطاق العمل:

- يتم تنفيذ برنامج التوعية في حدود منطقة عمل لجنة إعمار الخليل و التي تشمل:

- المركز القديم ويشمل (حارة العقابة، السواكنة، القزازين، حي القصبه، قنطرة الشلودي، بني دار، المحتسبين، سوق اللبن).

- تل الرميده، شارع الشهداء .

- السهله، خان شاهين.

- المشاركة التحتة وتشمل: حارة السلايمة، حارة جابر، حارة الرجبي.

- ضمن خطة تستهدف كافة الحارات والفئات في مراحل متفاوتة.

اليات العمل والانشطة :

- تشكيل مجموعات من كافة الفئات واللقاء معها بمعدل لقاء اسبوعي.

- زيارات منزلية ميدانية.

- اعمال تطوعية بيئية بمشاركة المجموعات والاهالي بشكل عام.

- اقامة عروض مسرحية.

- عمل ايام تشجير في حارات البلدة القديمة.

- عمل ورش رسم موجه (هكذا احب بيتي وحارتي).

- اقامة ورش عمل مع الاهالي باستضافة شخصيات مهنية واجتماعية مؤثرة.

الأكاديمية الإسبانية للتدريب المهني:

إيماناً من لجنة إعمار الخليل بأن عملية تأهيل البلدة القديمة هي عملية متكاملة ومتداخلة أهمها ربط الإنسان القاطن بالبلدة القديمة بترائه الثقافي، وإيماناً بأهمية ترميم التراث الثقافي المعماري في فلسطين واستدامة مهنة الترميم وتوفير عمالة مؤهلة في هذا المجال، ونظراً لحاجة السوق المحلي المتزايدة الى المهارات الحرفية في مجال الترميم، عملت على التخطيط لإقامة الأكاديمية الإسبانية للتدريب المهني بالشراكة مع وكالة التعاون الاسباني، وبعد أن قامت بمسح للسوق المحلي، حاولت جاهدة التركيز على الاحتياجات الضرورية لاستدامة المشروع.

لقد تم اعتماد الرؤية التي تقول بأن الأكاديمية هي مؤسسة تقنية مهنية تعمل في مجال تنمية الموارد البشرية والمحافظة على الإرث الثقافي والاجتماعي، وذلك لتحقيق رسالتها القاضية بإعداد عمالة مؤهلة ومدربة قادرة على العمل في مجالات الترميم المختلفة من أجل المساهمة في الحفاظ على الإرث الحضاري الثقافي على أرض فلسطين، وفي غيرها من المواقع.

وقد تمخض عن ذلك استراتيجيات العمل في الأكاديمية، والتي يمكن إيجازها بما يلي:

- إعداد أيدي عاملة ماهرة مدربة لمواجهة متطلبات الإعمار والمحافظة على التراث.
- تأهيل الطلاب لتعلم مهنة تؤهلهم للانخراط في سوق العمل.
- المحافظة على الطابع التقليدي للأبنية في البلدة القديمة.
- التواصل مع المؤسسات الأخرى التي تعمل في نفس المجال، وذلك لتبادل المعرفة والخبرات.
- إدخال التقنيات الحديثة في مجال الترميم.

يهدف التدريب والتعليم المهني والتقني في الأكاديمية الى توفير "العمالة الماهرة" من خلال التركيز على الجانبين النظري والعملي والتدريب الميداني وتحسين الظروف المعيشية لكلا الجنسين من الشباب، والذين هم بحاجة الى مساعدة، وذلك في إطار الحفاظ على الموروث الثقافي للبلدة القديمة في الخليل.

ويمكن تفصيل الإستراتيجية بما يلي:

- تنمية قدرات الطلبة، وتطوير طاقاتهم الإبداعية، والمشاركة في عملية الإنتاج.
- إكساب الفرد الكفاءات التي يتطلبها تخصصه المهني وفقاً للأسس والمعايير التي يتطلبها سوق العمل.
- زيادة فرص الأفراد، خاصة العاطلين عن العمل، في الحصول على فرصة عمل، والتحول الى أفراد منتجين.
- زيادة إنتاجية القوى العاملة والمساهمة في زيادة الدخل ومحاربة البطالة.
- إدخال مهارات وتقنيات جديدة في القطاعات المختلفة.
- رفع مستوى أداء القوى العاملة وإنتاجيتها من خلال برامج التدريب التي تعمل على رفع الكفاءة.
- تزويد المجتمع بالقوى العاملة الماهرة المدربة والفنيين الذين يحتاجهم لتطوير البنى التحتية.
- مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة.
- المحافظة على الإرث الثقافي والحضاري والتاريخي لمدينة الخليل عامة والبلدة القديمة خاصة

أدركت لجنة إعمار الخليل منذ اللحظة الأولى لتسلمها مسؤولية إعمار البلدة القديمة أهمية تنمية وتطوير الكوادر البشرية المؤهلة في مجال المحافظة على التراث الفلسطيني بشكل عام وعلى التراث في مدينة الخليل والبلدة القديمة بشكل خاص، مما تطلب إعادة إعمار المباني والمنشآت والبنى التحتية في البلدة القديمة، وإسكان المواطنين الفلسطينيين لمواجهة الاستيطان الصهيوني في قلب المدينة، منعا من تهويدها. لقد تطلب بلوغ ذلك أيضا الاهتمام بالناحية الصحية والتعليمية

والترفيهية لسكان البلدة القديمة وتقديم المساعدة لهم في هذه المجالات، لذلك وحرصاً منها على إكمال المشوار وتحقيق الهدف، سعت الى إنشاء أكاديمية تقنية ومهنية تعنى بتأهيل العمالة المدربة القادرة على تحقيق أهداف ورؤية لجنة إعمار الخليل.

وبالتعاون مع وكالة التعاون الاسباني الدولية للتنمية (AECID) تم إنشاء هذه الأكاديمية لتأهيل الطلاب والطالبات للمشاركة في الإعمار والمحافظة على الإرث الثقافي والحضاري والتاريخي للمدينة، وبهذا بدء مشوار هذه الأكاديمية وفق المراحل التالية:

المرحلة الأولى:-

• تم قبول ٥٠ طالب وطالبة، اذ بلغ عدد الطالبات ١٩ طالبة بحيث يتم تدريسهم تخصص التوثيق والنمذجة،

اما الطلاب فقد تم توزيعهم بناء على علامات امتحان المستوى الى أربعة تخصصات وهي:

١. تخصص التمديدات الصحية، ويضم ٧ طلاب.

٢. تخصص التمديدات الكهربائية، ويضم ٨ طلاب.

٣. تخصص البناء والإنشاءات، ويضم ٩ طلاب.

٤. تخصص النجارة، ويضم ٧ طلاب.

• مدة الطالب بعدها اديمية سنتان، يبدأ فيها الدوام الساعة الثامنة وحتى الثالثة، حيث يتلقى الطالب خلاله

المحاضرات النظرية، بمعدل ساعتان يومياً، والتدريبات العملية في الغرف والقاعات والورشات المزودة

بالأجهزة واللوازم المطلوبة لتنفيذ ذلك حتى الثالثة.

• يحصل الطالب بعدها على شهادة معترف فيها من وزارة العمل الفلسطينية.

وفي الحقيقة يوفر التحاق الطالب بالأكاديمية:

- اكتساب مهارة تقنية في الترميم.
 - توفير عمالة مدربة لسوق العمل.
 - إمكانية إيجاد عمل بسهولة ومচারية البطالة.
 - الدراسة تكون وفق المناهج المهنية وتستخدم التقنيات الحديثة في التدريب.
 - إمكانية دراسة المواد التي نرغب التخصص بها مستقبلاً.
 - التدريب والتعليم المجاني شرط الالتزام بالدوام.
 - الحصول على شهادة معترف بها من وزارة العمل الفلسطينية.
 - المشاركة في المحافظة على الإرث الثقافي والتاريخي في الخليل.
 - المحافظة على الحرف اليدوية التقليدية القديمة وفتح المزيد من الورش في هذا المجال.
- شروط القبول بالأكاديمية

١. أن يكون عمر الطالب/المهنة أون ١٧ - ٢٥ عاماً.

٢. أن يكون الطالب/الطالبة قد أنهى الصف العاشر بنجاح على الأقل.

٣. يستطيع قراءة وكتابة اللغة الانجليزية ولو بشكل بسيط.

٤. ليس موظف ولا يتقن أي مهنة أو لدية إعاقة تمنعه من الدخول في سوق العمل.

٥. الرغبة في التعليم والعمل.

٦. أن يكون وضعه الاقتصادي غير مرضٍ.

٧. التقدم لاختبار مستوى و مقابلة شخصية.

٨. أن يكون لائقاً صحياً وحسن السيرة والسلوك.

٩. الرغبة والميل المهني.

انتظم دوام الطلاب في الأكاديمية للعام الدراسي ٢٠١٠/٢٠٠٩ بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٧، إذ ان الطلاب (٥٠) طالب وطالبة هم الان في نهاية الفصل الأول لهذه السنة الدراسية، وتتقسم السنتين الى أربعة فصول، كل فصل عبارة عن خمسة أشهر ونصف، وهناك إجازة ١٥ يوم بين الفصلين. يتدرب الطالب على المنهاج المطلوب ضمن الخطة الدراسية المصممة لكل تخصص والخطة العامة للأكاديمية ويتم متابعتها من قبل المنسق الفني والأكاديمي. وحقق كل تخصص الانجازات التالية من حيث التعلم والتدريب:

١. التوثيق والنمذجة:- بعد أن أتقنت الطالبات موضوع رسم الأشكال الهندسية الأساسية وتداخلها،

أصبحت قدرات على رسم المساقط الثلاثة للأشكال على مستويات الإسقاط، ومع تقدمهن في هذا الموضوع أصبحت قدرات على استنتاج المساقط الثلاثة للأشكال المتعددة والمتداخلة والمعقدة.

٢. التمديدات الصحية:- في خلال الفترة الزمنية المقطوعة من بداية الفصل وحتى الآن، تمكن الطلاب

من إدراك المتطلبات الأساسية للتخصص، وتطبيق ما أمكن في الجانب العملي، حيث يستطيع الآن الطلاب بشكل ملحوظ البدء بتأسيس القطع الصحية في جميع المستويات ووفق المعايير المعمول بها، وسيتم استكمال باقي المواضيع المطروحة خلال الفترة القادمة.

٣. البناء والإنشاءات:- تم شرح المادة حسب الخطة الدراسية من التعرف على مهارة الحرف والحرف

التقليدية في المباني القديمة والحديثة، والتعرف على أنظمة الإنشاء ومواد البناء التقليدية والحديثة، والتطبيقات العملية لانجاز العناصر الإنشائية من طوبار وحديد تسليح وبناء تقليدي أو حديث.

٤. النجارة:- تم تحقيق الهدف الأول بحيث أصبح الطلبة قادرين على عمل الوصلات باستخدام أدوات

القياس والضبط واستخدام العدد اليدوية. وتم تنفيذ التمارين التالية: وصلات مختلفة، ولوح فرم، وخزانة إسعاف، وطرابيز صغيرة، ودرفات صغيرة، ورفوف صغيرة.

٥. التمديدات الكهربائية:- بعد ان استوعب الطلاب القوانين الأساسية في الكهرباء، يتم الآن تدريبهم

على تمديد الخطوط الأساسية في التمديدات الكهربائية حيث أصبحوا قادرين على تحديد أماكن النقاط الكهربائية وتأسيسها، وسيتم تكملة باقي المواضيع خلال الفصل على كيفية تحديد النقاط الكهربائية عن طريق المخططات وعملية تجميع اللوحات الفرعية.

الوحدة القانونية للجنة إعمار الخليل:-

واقع البلدة القديمة من منظر حقوقي:-

منذ احتلال مدينة الخليل عام ١٩٦٧ شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بأذرعها المختلفة بارتكاب شتى أنواع الاعتداءات والانتهاكات بحق أبناء المدينة والممتلكات العامة والخاصة بغية جعل الاحتلال أمر واقع مفروض على المدينة ومواطنيها لحملهم على تركها وإفراغها وطمس المعالم الثقافية والدينية والتاريخية لهذه المدينة، فمنذ ذلك التاريخ بدأت سلطات الاحتلال بتنفيذ مشروع استيطاني يهدف لمحاصرة المدينة بالمستوطنات، إضافة لتقطيع أوصال المدينة من الداخل. لذلك، استولت سلطات الاحتلال على أراضي المواطنين في محيط مدينة الخليل وأقامت عليها مجموعة من المستوطنات أبرزها

مستوطنة كريات أربع. لم يقتصر ذلك المشروع الاستيطاني في محيط مدينة الخليل، بل امتد إلى قلب المدينة ليستهدف بلدتها القديمة حيث زرعت مجموعة من البؤر الاستيطانية داخل حاراتها ذات المباني التاريخية، وقامت بتوفير الحماية الكاملة للمستوطنين واتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها الضغط على الفلسطينيين لتهجيرهم، وقد تفاقمت هذه الاعتداءات بعد ارتكاب المتطرف اليهودي غولدشتاين مجزرة الحرم الإبراهيمي عام ١٩٩٤ بحق المصلين الفلسطينيين الأمنيين في الحرم الإبراهيمي مما أدى لاستشهاد العشرات وجرح المئات من المصلين.

على إثر هذه المذبحة واستكمالاً لحلقات هذه الجريمة، قامت سلطات الاحتلال بمكافئة المجرم ومعاقبة الضحية، وذلك عن طريق تقسيم الحرم الإبراهيمي وسيطرة الاحتلال على معظم أجزائه ومنع المصلين المسلمين من الصلاة وإقامة الشعائر والمناسبات الدينية في الحرم الإبراهيمي وساحاته في انتهاك واضح بحق قدسية أماكن العبادة والحرية الدينية، إضافة لإصدار أمر عسكري عام ١٩٩٧ يقضي بمنع ترميم وسكن ما يقارب ٢٢ مبنى في البلدة القديمة والذي جاء متناقضاً مع التزامات الجانب الإسرائيلي بموجب اتفاقية الخليل عام ١٩٩٧ والتي تم بموجبها تقسيم المدينة مرحلياً إلى قسمين H1 و H2.

ازدادت أوضاع المدينة بشكل عام، والبلدة القديمة على وجه الخصوص سوءاً، وتصاعدت الانتهاكات الإسرائيلية في العام ٢٠٠٠ بعد زيارة استفزازية قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك أريئيل شارون للمسجد الأقصى في مدينة القدس مما خلق غضب شعبي عارم في كل الأراضي الفلسطينية واندلاع انتفاضة الأقصى والتي اتخذتها دولة الاحتلال ذريعة لفرض مزيد من الوقائع السياسية والجغرافية والديموغرافية على الأرض بما يسمح لها من استكمال مشاريعها الاستيطانية التوسعية في الخليل حيث تم إغلاق البلدة القديمة بشكل كامل من شوارع وحارات ومباني وذلك بموجب أوامر عسكرية إسرائيلية إضافة لفرض منع التجول لفترات زمنية طويلة وتحويل البلدة القديمة لما يشبه التكنة العسكرية بعد إقامة العديد من الحواجز ونقاط التفشيش والمراقبة فيها، مما أدى إلى تهجير عشرات العائلات من سكان البلدة القديمة، إضافة للقضاء على الانتعاش الاقتصادي الذي كان سائداً هناك بعد إغلاق ما نسبته ٧٦% من المحلات التجارية من ضمنها ٥١٢ محل تجاري بأوامر عسكرية أفقدت مالكي هذه المحلات لمصادر رزقهم الوحيدة، وأدت لركود الحركة الاقتصادية نتيجة عدم وصول المتسوقين إليها من مدينة الخليل والمناطق الفلسطينية الأخرى كما كان الوضع بالسابق.

هذه الاعتداءات الخطيرة المتعددة والمستمرة من قبل الجيش الإسرائيلي والمستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم في البلدة القديمة من الخليل والتي من أبرزها كما ذكر إصدار أوامر عسكرية تقضي بالإغلاق تصل لحد العقاب الجماعي والتوسع الاستيطاني ومصادرة الممتلكات وهدم ومنع ترميم المباني والاعتداء على الملكيات العامة والخاصة، الاعتداءات على الممتلكات الثقافية والدينية، إضافة لاعتداءات المستوطنين المستمرة على المواطنين وممتلكاتهم وعدم قيام السلطات الإسرائيلية بمسؤولياتها في مواجهة اعتداءات المستوطنين وغيرها، هذه الاعتداءات جميعها شكلت خرقاً صارخاً لقواعد القانون الدولي الإنساني (اتفاقية جنيف عام ١٩٤٩ والبروتوكولات الملحق بها ١٩٧٧) واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ والقواعد الملحق بها، الواجبة التطبيق على الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تكفل حماية واحترام حقوق السكان الفلسطينيين الواقعيين تحت الاحتلال، وبالمقابل تفرض على إسرائيل كدولة احتلال مجموعة من الالتزامات القانونية الواجب احترامها، إضافة لضرورة احترام دولة الاحتلال لمجموعة من الالتزامات الأدبية والأخلاقية التي تكفل حماية الحقوق الإنسانية للمواطنين الفلسطينيين وعدم انتهاكها أو الانتقاص منها تطبيقاً لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية ذات الصلة ومبادئ حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

في ضوء هذه المعطيات، والتزاماً بأهداف لجنة إعمار الخليل كان لا بد من مواجهة هذه الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة بحق البلدة القديمة ومعالمها الدينية والتاريخية وحقوق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم وضرورة الدفاع عن هذه الحقوق

باستخدام كافة الوسائل القانونية المتاحة على المستوى المحلي والدولي، وذلك عبر تشكيل وحدة مختصة لمتابعة الشؤون القانونية وانتهاكات حقوق الإنسان في البلدة القديمة.

• نشأة الوحدة القانونية:

أنشأت الدائرة القانونية عام ١٩٩٦ كإحدى دوائر العمل الهامة في لجنة إعمار الخليل، في تلك الفترة باشر المستشار القانوني تنفيذ العديد من المهام المرتبطة بشكل أساسي بأهداف اللجنة في إعادة إعمار مباني البلدة القديمة وإسكان المواطنين فيها، حيث عمل على تنظيم العلاقة القانونية بين لجنة إعمار الخليل ومالكي المباني المراد ترميمها من جهة، واستكمال الإجراءات القانونية اللازمة مع الراغبين بإشغال هذه المباني من جهة أخرى، ولم يكن العمل القانوني في هذا المجال سهلاً بحكم كثرة عدد ورثة مالكي هذه المباني وتفتت ملكياتها والبيع الخارجية غير المسجلة لدى الدوائر الرسمية، كما شهدت تلك الفترة قيام جيش الاحتلال الإسرائيلي باعتقالات واسعة في صفوف العاملين في ترميم مباني البلدة القديمة مما تطلب متابعة قانونية لها عن طريق المستشار القانوني من لحظة اعتقالهم حتى الإفراج عنهم.

وفي عام ١٩٩٨ وبالرغم من شح الإمكانيات المادية وقلة عدد الكادر القانوني، بدأت الوحدة القانونية بتوثيق انتهاكات جيش الاحتلال والمستوطنين ومتابعة بعض هذه الانتهاكات قضائياً أمام المحاكم الإسرائيلية في مسعى لاستخدام القوانين الإسرائيلية لحماية حقوق المواطنين الفلسطينيين قدر الإمكان، ولعرقلة سياسة الاحتلال في تهويد البلدة القديمة والتصدي للمشروع الاستيطاني فيها.

ونظراً لكثرة الانتهاكات الإسرائيلية وتسارعها بشكل ممنهج ضد المواطنين وممتلكاتهم، وحرصاً على تحقيق أهداف لجنة إعمار الخليل في حماية البلدة القديمة وإفشال مخططات الاحتلال فيها، سعت اللجنة منذ ذلك التاريخ لتطوير وحدتها القانونية لتمكينها من متابعة جميع الانتهاكات الواقعة بالبلدة القديمة بكافة الطرق اللازمة وأمام الجهات المختصة المختلفة. لذلك شهد العام ٢٠٠٤ تطوراً كبيراً في العمل القانوني للجنة إعمار الخليل حيث بدأت الحكومة النرويجية بتقديم منحة سنوية للدائرة القانونية أدت لتوسيع الوحدة وزيادة عدد كوادرها وتوسعت مهامها بحيث أصبحت قادرة على متابعة جميع الانتهاكات الإسرائيلية في البلدة القديمة وتحريك عشرات الملفات القضائية أمام المحاكم الإسرائيلية المختلفة، كما طورت الدائرة القانونية من إستراتيجيات عملها على نحو منظم من خلال إقرار خطط عمل تتضمن تكثيف الجهود القانونية على المستوى المحلي بالإضافة لطرق أبواب القضاء الدولي واستخدام الآليات الدولية لحماية حقوق المواطنين الفلسطينيين وفتح شراكات على المستوى المحلي والدولي.

ويمكن تحديد أهداف الوحدة القانونية بما يلي:

١- الحد من التوسع الاستيطاني في البلدة القديمة/الخليل من خلال الملاحقة القانونية لاعتداءات المستوطنين ومن يساندتهم ضد الممتلكات الفلسطينية خاصة اقتحام المباني والسيطرة عليها أو على أجزاء منها بغرض توسيع البؤر الاستيطانية، السيطرة على أراضي المواطنين الفلسطينيين بهدف توسيع المستوطنات أو إقامة بؤر استيطانية جديدة عليها، إضافة لإحباط محاولات المستوطنين المتكررة لخلق تواصل بين البؤر الاستيطانية القائمة بالبلدة القديمة لتقطيع أوصالها والسيطرة عليها بشكل كامل، إضافة لمواجهة عنف المستوطنين واعتداءاتهم ضد المواطنين الهادفة للضغط عليهم وتهجيرهم

٢- مواجهة الأوامر العسكرية الإسرائيلية بكافة أشكالها، خاصة أوامر الاغلاقات (الشوارع-المناطق-المباني)، الاعتداء على الممتلكات التاريخية والدينية، مصادرة الأراضي، وضع اليد على العقارات الفلسطينية، شق الطرق الاستيطانية، منع الترميم والسكن وغيرها.

٣- رفع مستوى الوعي للمواطنين الفلسطينيين بحقوقهم الإنسانية ، توعيتهم بكيفية التعامل مع اعتداءات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين والإجراءات الواجب عليهم اتخاذها لدى تعرضهم لهذه الاعتداءات، تقديم الدعم و الإرشاد النفسي و القانوني اللازم لهم بما يعزز صمودهم و يكسر حاجز الخوف والتردد لديهم من متابعة هذه الاعتداءات ومعاقبة مرتكبيها.

٤- توفير الحماية للمواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم باستخدام الآليات القانونية المتاحة على المستوى المحلي والدولي .

٥- توثيق انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم والاحتفاظ بها في سجل موثق يستخدم في الملاحقة القانونية لمرتكبي تلك الانتهاكات في الوقت الحاضر أو بالمستقبل باعتبار هذه الاعتداءات تشكل جرائم لا تسقط بالتقادم .

٦- حل مشكلة تفتت الملكيات للمباني التاريخية في البلدة القديمة من خلال إتباع آليات قانونية تنظم العلاقة بين لجنة إعمار الخليل ومالكي المباني والمستأجرين فيها على حد سواء .

٧- تسليط الضوء الإعلامي على البلدة القديمة وفضح ممارسات الاحتلال والمستوطنين على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

ولتحقيق هذه الأهداف وضعت الوحدة القانونية إستراتيجية عمل تقوم على التواصل المستمر مع مواطني البلدة القديمة والتفاعل مع المجتمع المحلي وإشراكهم إيجابياً بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق الهدف أهداف لجنة الإعمار وإعطائهم دوراً في متابعة ما يجري. وقد اقتضى ذلك لاهتمام برفع درجة الوعي المواطنين بحقوقهم واعتبار ذلك ركيزة أساسية تشجع المواطن على الدفاع عن حقوقه بعزيمة وإصرار. وقد تطلب ذلك المراقبة الشاملة لانتهاكات حقوق الإنسان في البلدة القديمة، والإحاطة بكافة تفاصيلها، وبالتالي اتخاذ المقتضى القانوني اللازم بشأنها بالسرعة القصوى ومتابعتها حتى آخر درجات التقاضي.

اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة بشأن الانتهاك ابتداء من توثيقه والاحتفاظ بالأدلة، وتقديم الشكاوى والاعتراضات والقيام بالإجراءات الأولية مع الجهات ذات العلاقة، ومن ثم متابعة هذا الانتهاك أمام المحاكم المختصة، وبالتالي تسليط الضوء الإعلامي المحلي والدولي على الواقع الإنساني لمواطني البلدة القديمة وإبراز معاناتهم في ظل وجود الاحتلال والاستيطان. وقد تطلب ذلك التنسيق المتواصل مع المؤسسات الشريكة بشأن الانتهاكات الإسرائيلية في البلدة القديمة وتبادل المعلومات بشأنها وتركيز الجهود بهدف إنهاء هذه الانتهاكات. لقد استمل ذلك على تطوير منهجية تقوم على تبادل الخبرات مع منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية والاستفادة من خبراتهم في تنمية قدرات الكوادر العاملة في الوحدة القانونية.

• مهام الدائرة القانونية:

١- توثيق الانتهاكات الإسرائيلية:-

تعمل الوحدة القانونية على توثيق اعتداءات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين المتكررة بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم لتمكينها من متابعة هذه الانتهاكات قضائياً على أسس قوية وواضحة، ولضرورة الاحتفاظ بهذه الاعتداءات في سجلات موثقة تسمح بمقاضاة مرتكبي هذه الاعتداءات في أي وقت أو مكان مناسبين بالمستقبل عملاً بمبدأ عدم سقوط تلك الانتهاكات بالتقادم ، حيث يقوم الباحث الميداني برصد هذه الانتهاكات والانتقال إلى مواقع الاعتداءات وتوثيقها وتضمينها في تقارير دورية، كما يقوم الباحث الميداني بزيارات ميدانية استطلاعية بشكل يومي في كافة مناطق البلدة القديمة للإطلاع بشكل مباشر على واقعها و مراقبتها وللتواصل مع الأهالي و السماع منهم والتعرف على مشاكلهم و توثق هذه الزيارات في تقارير دورية أيضاً، يستقبل محامو الوحدة القانونية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في البلدة القديمة الملتجئين إليها من تلقاء أنفسهم أو متابعة لتقارير الباحث الميداني أو أي مصدر توثيقي آخر و يقوم الضحايا بتعبئة

استمارة معلومات عن هذه الانتهاكات، كما يقوم محامو الوحدة بأخذ إفادات من الضحايا و كل ما يلزم من مستندات إثبات أو أدلة تثبت وقوع الانتهاك بحقهم ومن ثم يتم توجيههم لتقديم شكوى للشرطة الإسرائيلية.

٢- تقديم الشكاوى للشرطة الإسرائيلية:-

بالرغم من عدم نجاعة الإجراءات التحقيقية للشرطة الإسرائيلية في انتهاكات جيش الاحتلال والمستوطنين المرتكبة ضد المواطنين الفلسطينيين في البلدة القديمة وعدم اتخاذها في اغلب الأوقات أي إجراءات عقابية بحق المعتدين، إلا أن تقديم الشكاوى للشرطة الإسرائيلية تعتبر خطوة هامة ولازمة لاستكمال متابعة هذه الانتهاك أمام الجهات القضائية المختلفة من جهة وهي أداة ضغط تضع سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمام مسؤولياتها في توفير الحماية للمواطنين الواقعين تحت الاحتلال وفق قواعد القانون الدولي من جهة أخرى، لذلك تعمل الوحدة القانونية على نشر التوعية القانونية لدى المواطنين بضرورة استخدام حقهم بتقديم شكوى للشرطة الإسرائيلية فور تعرضهم لاعتداءات، ودعماً لهم باستخدام هذا الحق يقوم محامو الوحدة القانونية بمساعدة المواطنين في تقديم الشكاوى من خلال مرافقتهم إلى مراكز الشرطة الإسرائيلية وتوجيههم في إلقاء الإفادات، تأتي هذه المساعدة والدعم أيضاً لتلافي ضياع حقوق المتضررين في تقديم الشكاوى بسبب ماطلة الشرطة الإسرائيلية عادة في استقبال المتضررين وعدم السماح لهم بتقديم شكاوهم علاوة على وجود مراكز الشرطة داخل المستوطنات الإسرائيلية والمناطق الخاضعة للسيطرة العسكرية الإسرائيلية التامة الأمر الذي يتخوف منه بعض المتضررين ويترددوا في تقديم شكاوهم، بعد تقديم الشكاوى يقوم محامي اللجنة (حامل الجنسية الإسرائيلية) بمتابعة مسار التحقيق في هذه الشكاوى بشكل مستمر ابتداء من المركز الذي قدمت فيه أو حين إحالتها للنيابة العامة اللوائية الإسرائيلية ثم النيابة العامة القطرية الإسرائيلية ثم للمستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية وذلك حتى صدور قرار نهائي بشأنها ومعرفة نتائج التحقيق فيها، أما فيما يتعلق بالانتهاكات الخطيرة والتي لا تحتمل التأخير فلا تتوقف المتابعة القانونية على قيام المتضرر بتقديم شكوى وإنما يقوم المحامي باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة أمام الجهات القضائية المختصة .

٣- تقديم الاعتراضات:-

يقوم المكتب القانوني بمتابعة إصدار الأوامر العسكرية الإسرائيلية التي تعد "التشريع القانوني" لسلطات الاحتلال ، حيث يتم بموجب هذه الأوامر إغلاق المناطق و المنازل والمحلات التجارية، الاستيلاء على بيوت المواطنين في البلدة القديمة أو منع ترميمها و مصادرة الأراضي لخدمة مصالح المستوطنين وغيرها من الأوامر المتعددة الأغراض ، ويكمن دور الوحدة القانونية في مساعدة المتضررين في تنظيم و تقديم الاعتراضات للمستشار القانوني لدولة الاحتلال ضد هذه الأوامر في مسعى لإثبات عدم شرعية هذه الأوامر ومطالبته بإبطالها ، تقابل هذه الاعتراضات دائماً بالرفض إلا أن الهدف المقصود من تقديمها هو الحصول على دليل خطي من المستشار القانوني لدولة الاحتلال يثبت من خلال ما يسوقه من ردود مكتوبة عنصرية دولة الاحتلال وتورطها في دعم مصالح المستوطنين وتهجير المواطنين الفلسطينيين وانتزاع حقوقهم، حيث تقوم الوحدة القانونية بتوثيق هذه الردود والاستفادة منها في المتابعات القضائية ضد الأوامر العسكرية المختلفة.

٤- تحريك الالتماسات والدعاوى القضائية:-

تقوم لجنة إعمار الخليل من خلال محاميها (حامل الجنسية الإسرائيلية) وبالتعاون مع محامو الوحدة القانونية برفع التماسات ودعاوى قضائية ضد اعتداءات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين لدى المحاكم الإسرائيلية المختصة كمحكمة العدل العليا الإسرائيلية ، محكمة الصلح، المحكمة المركزية إضافة للمحاكم العسكرية المختلفة ولجان الاعتراضات، تتعد هذه القضايا باختلاف مواضيع الانتهاكات والتي قد تكون ناتجة عن إصدار سلطات الاحتلال أوامر عسكرية مختلفة الأغراض كأوامر إغلاق المناطق والشوارع والبيوت والمحلات التجارية في البلدة القديمة، وضع اليد على المباني أو منع ترميمها، هدم المباني وتدمير الممتلكات الفلسطينية بشكل عام، مصادرة الأراضي، الاعتداء على الممتلكات التاريخية والثقافية

والدينية وغيرها من الأوامر، كما ترفع القضايا ضد اعتداءات المستوطنين المختلفة كالاغتداءات الجسدية ضد المواطنين الفلسطينيين والتي وصلت إلى حد إطلاق النار المباشر على المواطنين الفلسطينيين العزل والشروع بقتلهم وإرهابهم وضربهم وإلقاء المواد الحارقة والنفايات عليهم وتسميم حيواناتهم ومحاصيلهم الزراعية، أيضاً اعتداءاتهم على الممتلكات الفلسطينية كاختحام المنازل والمحلات التجارية الفلسطينية والسيطرة عليها أو تدميرها أو سرقة أو تخريب محتوياتها، وضع اليد على الأراضي الفلسطينية أو تخريب المزروعات و غيرها من الممارسات الهادفة للضغط على الفلسطينيين وانتزاع حقوقهم وتهجيرهم من البلدة القديمة واستكمال المشروع الاستيطاني اليهودي فيها، أيضاً هناك قضايا مشابهة تنتج عن اعتداءات مختلفة يقوم بها جيش الاحتلال الإسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

تزايد بشكل ملحوظ عدد القضايا التي يتم متابعتها من قبل الوحدة القانونية في السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة لتصاعد اعتداءات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين وتوسيع دائرة اعتداءاتهم وتكرارها .

٥- المساعدة القانونية:-

يقدم محامو الوحدة القانونية المساعدة والإرشاد القانوني لضحايا حقوق الإنسان من مواطني البلدة القديمة ويتم توجيههم للقنوات القانونية الواجب اللجوء إليها لدى تعرضهم لأي اعتداء كان والوسائل اللازم إتباعها لمواجهة هذه الاعتداءات، هذه المساعدة تستمر كما ذكر سابقاً منذ اللحظة الأولى لوقوع الاعتداء ولحين إنهاء المتابعة القانونية له، علاوة على ذلك يتابع محامو الوحدة القانونية حالات الاعتقالات في صفوف المواطنين الفلسطينيين لحين الإفراج عنهم من سجون الاحتلال، أما في الحالات التي تحتاج لمتابعة قانونية خاصة من جهة مختصة كنادي الأسير الفلسطيني أو لجنة الدفاع العالمية عن حقوق الأطفال DCI فيقوم محامو الدائرة القانونية بتوجيه المتضررين للعناوين المختصة بمتابعة قضاياهم.

٦- التوعية الحقوقية:-

تنظم الوحدة القانونية نشاطات توعية مختلفة كورشات عمل، لقاءات إرشادية، توجه لقطاعات مختلفة من المجتمع المحلي في البلدة القديمة (أطفال، شباب، رجال، امرأة، ذوي الاحتياجات الخاصة) تهدف هذه الأنشطة بشكل عام إلى نشر وتطوير ثقافة حقوق الإنسان والوعي الحقوقي لدى مواطني البلدة القديمة وبناء قدراتهم في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية، لذلك تتنوع هذه الأنشطة التوعوية كتعريف المواطنين بحقوقهم الواردة في القوانين المحلية والدولية، كيفية التعامل مع اعتداءات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين، سبل توثيق الانتهاكات والاحتفاظ بالأدلة ، تقديم الشكاوى والإدلاء بالإفادات، التعريف بإجراءات التقاضي أمام الجهات الإسرائيلية، التعريف بالآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان الدفاع عنها وغير ذلك، وتحقيقاً لذلك الغرض تصدر الوحدة القانونية منشورات تعريفية متنوعة ومطبوعات مختلفة تقدم معلومات وإرشادات بكافة المواضيع الحقوقية ذات الصلة.

٧- استخدام الآليات القانونية الدولية:-

انطلاقاً من المنهجية التطويرية المتبعة في دوائر لجنة إعمار الخليل المختلفة وسعت الوحدة القانونية اختصاصاتها ومهامها في محاولة للاستفادة من التطبيقات القضائية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لذلك بدأت بطرق أبواب العمل الحقوقي على المستوى الدولي للتعرف على طرق عمل هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان و الآليات التي وضعتها لحماية حقوق الإنسان في العالم وذلك للاستفادة منها وتفعيل استخدامها في البلدة القديمة/الخليل.

٨- إنجاز المعاملات القانونية المتعلقة بترميم وإسكان المباني:-

حيث أن ترميم المباني وإعادة إسكان المواطنين في البلدة القديمة يعد من أهم أهداف لجنة إعمار الخليل، تتكفل الوحدة القانونية بإتمام المعاملات القانونية اللازمة لذلك من خلال تنظيم العلاقة القانونية بين مالكي المباني المراد ترميمها ولجنة إعمار الخليل من جانب، و ما بين اللجنة والمستفيدين من السكن من جانب آخر.

نمو وتطور عمل الوحدة القانونية:

وجهت الحكومة النرويجية أنظارها للبلدة القديمة، وأبدت اهتماماً كبيراً لما يجري فيها من انتهاكات خطيرة ضد المعالم الدينية والتاريخية وحقوق المواطنين وممتلكاتهم بفعل إجراءات الاحتلال الإسرائيلي وممارسات المستوطنين، قامت الحكومة النرويجية في العام ٢٠٠٤ بالتوقيع على اتفاقية دعم مالي للجنة إعمار الخليل ووحدها القانونية تحديداً من أجل تطوير عملها، ولسنة تلو الأخرى استمرت الحكومة النرويجية في تقديم الدعم المالي للوحدة القانونية حتى أصبح هذا الدعم على شكل منحة سنوية مستمرة.

كان لهذه المنحة المستمرة آثار بالغة الأهمية على البيئة الداخلية والخارجية للجنة إعمار الخليل كإحدى أبرز المؤسسات العاملة في البلدة القديمة، حيث ساهمت المنحة في تطوير هيكلية الوحدة القانونية من حيث زيادة عدد الكوادر العاملة فيها وتنوعها، إضافة إلى توسيع نطاق العمل فيها ليشمل استخدام كافة الآليات القانونية المتاحة على المستويين المحلي والدولي ومختلف وسائل الرقابة والدفاع عن حقوق الإنسان.

• إنجازات الوحدة القانونية:

بالرغم من تنكر دولة الاحتلال لالتزاماتها وفق القوانين والاتفاقيات الدولية، وعدم تمتع السلطات القضائية والتنفيذية فيها بالنزاهة والمصادقية لإنصاف المواطنين الفلسطينيين وحماية حقوقهم، إضافة لعدم تطبيق دولة الاحتلال لقرارات القليلة الصادرة عن محاكمها إذا ما كانت توفر الحد الأدنى من الإنصاف للفلسطينيين عبر المماثلة والالتفاف عليها، وفي ضوء هذا الواقع الصعب ونتيجة لسنوات من العمل الجاد، استطاعت الوحدة القانونية تحقيق مجموعة من الانجازات الهامة والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أ. أصبحت الوحدة القانونية عنواناً وملجأ لكل مواطن فلسطيني ضحية لانتهاكات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين في البلدة القديمة، وكان لذلك اثر بالغ الأهمية في تقديم الدعم النفسي للمواطنين وإشعارهم بأنهم ليسوا وحدهم وأن هنالك جسم قانوني يدافع عنهم بكافة الطرق الممكنة الأمر الذي ساهم في دعم صمودهم وتثبيتهم في البلدة القديمة.

ب. حماية كثير من الممتلكات الفلسطينية في البلدة القديمة من اعتداءات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين عبر استخدام الآليات القانونية المختلفة، حيث تم منع إقامة مباني استيطانية مثل منع البناء في محيط مدرسة إسامة بن المنقذ، ومنع فتح طرق استيطانية كطريق لاستخدام المستوطنين بالقرب من الحرم الإبراهيمي حيث نجحت الوحدة القانونية في حماية عشرات المباني التاريخية من الهدم، وتم تقليص هذا الشارع، ومنع فتح طريق في واد الحصين وفي منقطة تل رميدة ومنطقة الراس، وإخلاء المستوطنين من مباني ومحلات فلسطينية كمبنى عائلة الناظر، ومبنى آل دنديس، ومبنى آل قنيبي، ومنزل آل طهبوب، ومبنى آل البكري وآل الرجبي، ومحلات آل العويوي والتي لا تزال قيد المتابعة لرفع يد المستوطنين عنها وإثبات حق الملكية والتصرف للفلسطينيين فيها. إضافة لعرقلة مصادرة العديد من قطع الأراضي، والحد من تلك المصادرات. وهناك العديد من قضايا مصادرة الأراضي قيد المتابعة في المحاكم الإسرائيلية، وفتح مكاتب لجنة إعمار الخليل ودائرة أوقاف الخليل الواقعة في منطقة باب الخان المغلقة عسكرياً لإعادة استخدامها ودوام الموظفين فيها، كما يتم متابعة الأوامر العسكرية

القاضية بإغلاق المناطق والشوارع والمنازل في البلدة القديمة لإلزام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحماية ممتلكات الفلسطينيين الواقعة فيها من اقتحامات المستوطنين، وقد تمكنت الوحدة القانونية من الحصول على قرار قضائي يسمح بزيارة هذه العقارات وتفقدتها ومتابعة حمايتها من أي اعتداء عليها من قبل الجيش الإسرائيلي والمستوطنين. ت. بالرغم من كون لجنة إعمار الخليل ليست منظمة حقوق إنسان، إلا أن وحدتها القانونية استطاعت حماية الحقوق الإنسانية بشكل عام (المدنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية) لمواطني البلدة القديمة، ومتابعة العديد من الانتهاكات المرتكبة ضدهم من قبل الجيش الإسرائيلي والمستوطنين كالاغتداءات الجسدية، والمعاملة الحاطة من الكرامة، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب، والتمييز العنصري، وحماية الحق بالتملك، والحق بالسكن، وحرية الدين والمعتقد، وحرية التنقل وغيرها من الحقوق والحريات الأساسية. لقد حققت هذه المتابعات نتائج إيجابية كإطلاق سراح مئات المواطنين الفلسطينيين من سجون الاحتلال، وإضافة لمتابعة عنف المستوطنين وملاحقتهم قضائياً وإصدار لوائح اتهام بحقهم ومعاقبتهم، مما أدى لردعهم نسبياً، والحد من هجوماتهم الهمجي والمتعصب ضد المواطنين الفلسطينيين.

ث. أصبحت الوحدة القانونية مركز معلومات وسجل قانوني موثق تستفيد منه مختلف المؤسسات الرسمية والأهلية ذات العلاقة على المستوى الوطني والدولي، مما يسهل عملها في تكثيف الجهود السياسية والقانونية والإعلامية في الدفاع عن البلدة القديمة ومواطنيها.

ج. استطاعت الوحدة القانونية حل مشكلة تفتت ملكيات المباني التاريخية في البلدة القديمة عبر تطوير آليات قانونية تسمح بترميمها وإسكانها وتحقيق أهداف لجنة إعمار الخليل في حماية الموروث الثقافي وإعادة إعمار البلدة القديمة وإسكان المواطنين وذلك في غياب قوانين وتشريعات وطنية تنظم هذا الموضوع.

ح. استطاعت الوحدة القانونية أن تبني شراكات إستراتيجية واسعة مع منظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية وحركات التضامن العالمية، وإن تلقت أظواهرهم لواقع البلدة القديمة والتواصل المستمر معها والتعاون المشترك في تكثيف وتطوير سبل مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية على المستوى المحلي والدولي.

• التنسيق والتشبيك مع الشركاء :

عملت الوحدة القانونية منذ نشأتها على بناء علاقات تعاون وشراكة مع عشرات من المنظمات الدولية والمحلية العاملة في مجال حقوق الإنسان والعمل الإنساني بشكل عام، لذلك تقوم الدائرة بالتنسيق بشكل متواصل مع الشركاء فيما يتعلق بواقع البلدة القديمة وما يجري فيها من أحداث وتطورات حيث يتم تبادل المعلومات اللازمة فيما بين الشركاء لتضافر الجهود لدعم أهالي البلدة القديمة وحمايتهم. كما تنظم الوحدة القانونية أنشطة حقوقية متعددة تدعى إليها المنظمات الشريكة إضافة لمشاركة الوحدة القانونية في كثير من الفعاليات القانونية التي تنظمها تلك المنظمات كالمؤتمرات والأيام الدراسية والندوات وورشات العمل والتي تهدف مجملها إلى تبادل الخبرات وزيادة المعرفة وبناء القدرات و مواكبة التطورات في كل المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان وآليات الدفاع عنها، وفيما يلي ذكر مختصر لأبرز هذه المنظمات الشريكة:

بعثة التواجد الدولي المؤقت بالخليل TIPH، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC، مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية OCHA، مؤسسة الحق، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الضمير لرعاية الأسرى، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، الهلال الأحمر الفلسطيني، نادي الأسير الفلسطيني، مجلس اللاجئ النرويجي، العيادة القانونية/جامعة القدس، مركز ضحايا التعذيب، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، حركة السلام المسيحي، مؤسسة آكري (حقوق المواطن في

إسرائيل)، حركة السلام الآن، مؤسسة بيتسلم، حاخامات من أجل حقوق الإنسان ... وعشرات من المنظمات الشريكة الأخرى.

• أرقام وإحصائيات:

منذ نشأة الوحدة القانونية عام ١٩٩٦ وتطور العمل بها تدريجياً وتوسيع مهامها واختصاصاتها بهدف مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، وتوفير الحماية القانونية للمواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم في البلدة القديمة، فإنه يمكن تقديم بعض البيانات والأرقام المتعلقة بالمتابعات القضائية للاعتداءات الإسرائيلية من العام ١٩٩٦ ولغاية عامنا الحالي ٢٠١٠، وذلك على النحو التالي:

- تم تحريك ٥٦ قضية لغاية الآن، وقد فصلت المحاكم الإسرائيلية في ٢٣ دعوى.
- تم تقديم حوالي ٣١٠ شكوى وحوالي ٣٠٥ اعتراض لغاية الآن.

جوائز لجنة إعمار الخليل:-

لم تكن الجوائز هدفاً للجنة إعمار الخليل، فقد عملت اللجنة لسنوات طويلة بصمت لاعتبارات كثيرة، منها خشية على المشروع من قمع الاحتلال، ومنها أيضاً إصرار اللجنة على اعتبار نفسها تلميذة في مضمار ترميم المباني التاريخية والحفاظ عليها، حيث تعتبر أن فلسطين على درجات السلم الأولى في هذا الحقل وبحاجة إلى مراعاة التجربة قبل كشفها للعالم. وبعد أن استطاعت لجنة الإعمار تخطي الكثير من العقبات الفنية والموضوعية والمالية، أصبحت على ثقة أكبر بتقديم عملها للعالم لتقييمه وشحذه ولتعلم من تجارب الآخرين ممن سبقوا اللجنة بالتجربة. صحيح بأن الجائزة ليست هدفاً لكنها اعترافاً بالمجهود ودعماً لمسيرة، وتعتر لجنة الإعمار الآن بالمستوى الفني والمهني والإداري الذي وصلت إليه.

أ. جائزة الآغا خان للعمارة ١٩٩٨

تأسست الجائزة سنة ١٩٧٧ بدعم وتمويل من الأمير آغا خان الرابع لتكريم المجهودات المتميزة في مجال العمارة وخصوصاً في المجتمعات الإسلامية أو التي تخدم المسلمين بصفة عامة، ويتبع ذلك الاعتراف بفن العمارة في جميع أنحاء العالم الإسلامي وتشمل أيضاً المباني المنجزة في دول غير إسلامية والمخصصة لخدمة الجالية المسلمة، فهي تبحث لتكافئ من لهم دور في انجاز صروح وتحف معمارية وخطط تساهم في تطوير الأرياف وتحافظ على البيئة العمرانية والاستفادة من التكنولوجيا كهدف أساسي للتصميم ومشاريع الإسكان الاجتماعية ومشاريع الترميم والمحافظة على التراث المعماري القديم. تكرر الجائزة كل ثلاث سنوات ويصل مجموع الجوائز كل مرة إلى ٥٠٠ ألف دولار. وتعتبر أكبر جائزة معمارية عالمية إلى الآن، وواحدة من أهمها.

وبناء على ما تقدم، قامت لجنة إعمار الخليل في العام ١٩٩٨ بترشيح نفسها للجائزة على الرغم من أن مشوارها في ترميم مباني البلدة القديمة لمدينة الخليل والذي بدأ عام ١٩٩٦ قد كان في بداياته الأولى، إلا أن إنجازاتها على أرض الواقع ورؤيتها للتراث الثقافي والترميم كانت أكبر من ذلك، بحيث لم يعد هناك من ينكر ما قامت به في الحفاظ على إرث المدينة وحضارتها ونسيجها العمراني والثقافي والاجتماعي الأمر الذي جعلها تستحق وبكل جدارة أن تتوج بنيل هذه الجائزة التي تعتر لجنة إعمار الخليل بها.

ب. جائزة ياسر عرفات للانجاز

أسهمت جائزة الأغا خان للعمارة في دعم معنويات وضمود وعتاء اللجنة بكوارها وطاقها بشكل واضح جدا، فقد تتالت إنجازات لجنة إعمار الخليل تباعا وأصبحت تحتل الصدارة في طليعة من يحمون تاريخ المدينة بحرمها الشريف وبيوتها التاريخية العريقة وطرزها المعماري الفريد، إضافة إلى بيئتها العمرانية التي مزجت بين متطلبات واحتياجات السكان من جهة وبين احترام البيئة وعناصرها والاستفادة من مصادرها الطبيعية من جهة أخرى، وقد توجت هذه الجهود للجنة إعمار الخليل في العام ٢٠٠٨م حيث استحققت نيل جائزة الشهيد ياسر عرفات للإنجاز.

حيث قامت مؤسسة ياسر عرفات للإنجاز بمنح لجنة إعمار الخليل جائزة الشهيد ياسر للإنجاز للعام ٢٠٠٨ وهي عبارة عن براءة الجائزة ومجسما رمزيا، إضافة إلى مبلغ وقيمته ٢٥ ألف دولار، وذلك ضمن احتفالية إحياء الذكرى الرابعة لرحيل الرئيس القائد الشهيد ياسر عرفات في قصر الثقافة بمدينة رام الله.

تمنح جائزة ياسر عرفات لمن أحرز تميزا ايجابيا سواء كان على المستوى الوطني أو الثقافي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو العلمي، وينطبق ذلك على الأفراد كما ينطبق على المؤسسات، وقد استطاعت لجنة إعمار الخليل أن تقطف ثمار العمل الجاد والدءوب الذي ما انفكت تعمل به منذ أن أسسها الرئيس ياسر عرفات سنة ١٩٩٦، من أجل الحفاظ على موروث مدينة الخليل وحضارتها ومناهضة الخطط الاستيطانية الرامية إلى طرد سكانها وتهويدها ونهب تاريخها العريق.

كان لجائزة الشهيد ياسر عرفات أثرا كبيرا في نفوس طاقم وكوادر لجنة إعمار الخليل حيث أن ما يميزها هو بعدها الوطني، فهي لم تمر مرور الكرام، وإنما عبرت عن تضامن الحكومة بمؤسساتها وقياداتها مع البلدة القديمة وما تعانيه من قهر وظلم وتهويد وتعديات من قبل المستوطنين على البيوت والأهالي، والأذى الذي تجاوز المستوطنين ليتداه إلى قرارات رسمية حكومية إسرائيلية تقضي بضم الحرم الإبراهيمي الشريف إلى قائمة التراث اليهودي، ومن هنا فقد جاء هذا التضامن الرمزي الهام مع لجنة إعمار الخليل كدليل واضح على تبني موقف أهالي المدينة ومناصرتهم ومساعدتهم على الضمود.

التمويل والجهات الداعمة:

في ظل توجه اللجنة لتحمل كافة نفقات ترميم المباني القديمة وإعادة تأهيل البلدة القديمة ضمن خطة شاملة، فقد قدرت تكاليف مجمل الأعمال المنوي تنفيذها بحوالي ٥٠ مليون دولارا أمريكيا، مما تطلب حشد مصادر مالية كبيرة ليتم البدء في العمل، حيث كان أول الممولين السلطة الوطنية الفلسطينية، وخارجياً فتحت اللجنة قنوات اتصال عربية ودولية لتجنيد تمويل إضافي، حيث تقوم اللجنة بإعداد العديد من الدراسات لمشاريع مقترحة بناءً على أولويات العمل والمناطق التي حددتها مسبقاً وتقدمها لجهات ومؤسسات مختلفة محلياً ودولياً، فاستطاعت اللجنة حتى الآن الحصول على عدة مصادر تمويل لترميم وتأهيل أحياء في البلدة القديمة وإقامة العديد من المشاريع والأنشطة، منها:

السلطة الوطنية الفلسطينية
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

الصندوق السعودي للتنمية
الحكومة الإسبانية
الحكومة السويدية
فريق التواجد الدولي المؤقت في الخليل TIPH
الحكومة النرويجية
الحكومة الألمانية
البنك الدولي
الحكومة الأيرلندية
الحكومة الكندية
Playgrounds For Palestine (PFP)
الحكومة النمساوية
UNDP

وفي الحقيقة لولا التمويل المستمر من هؤلاء وإيمانهم بالبعد الانساني والثقافي والتراثي لمدينة الخليل، لم كتب لهذا المشروع أن يستمر، لقد أصبح غالبية الممولين شركاء حقيقيين للجنة، يساهمون ليس فقط في تمويل المشاريع، بل يساهمون في تقييم التجربة واثرائها. وقد ساهم بعض الممولين بارسال خبراء في مجالات شتى، فقدموا خبراتهم وساهموا في تنمية فريق لجنة الإعمار.

الخاتمة:

مضى على عمل لجنة إعمار الخليل عقد ونصف، استطاعت خلالها تحقيق إنجازات كبيرة في ظروف صعبة ومعقدة، وفي ظل تحديات دائمة وغير متوقعة في كثير من الأحيان، عاشت خلالها الكثير من التحديات سواء تلك التي فرضها الاحتلال او نتيجة للعوامل الذاتية، فقد مرت اللجنة بالعديد من المراحل التي اقتضت إعادة تقييم التجربة وتقويمها وإعادة تحديد الاستراتيجيات والأولويات، وانتقل عملها الى مجالات أوسع بكثير من فكرة إعمار بلدة قديمة، فقد طورت آليات عمل قانونية وأخرى اجتماعية واقتصادية، بل انتقلت أيضا الى المجالات الثقافية والترفيهية، وساهمت في تأسيس العديد من المؤسسات الفاعلة، ونسجت شبكة علاقات دولية ومحلية واسعة، وحازت على ثقة الجمهور الفلسطيني بالمفهوم الواسع، وتحولت من فكرة أولية تهدف الى إحياء البلدة القديمة الى مؤسسة أساسية من مؤسسات الخليل وواحدة من أكبر مشروعات ترميم البلدات القديمة في الشرق الأوسط.

و بعد مضي ١٥ عام من العمل الجاد تنظر لجنة إعمار الخليل الى هذه الفترة بكثير من الفخر والإعتزاز والرضا لما تم تحقيقه من إنجازات على صعيد حماية البلدة القديمة من مخططات التهويد والسيطرة الاحتلالية والاستيطانية، بالإضافة للحفاظ على الموروث الثقافي لمدينة الخليل القديمة وإعادة الى الحياة اليها في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على عكس ما اراده الاحتلال من تحويل البلدة القديمة الى منطقة رعب وخوف، خالية من السكان، مشلولة الحراك الاقتصادي والاجتماعي بهدف تهجير سكانها من مبانهم واراضيهم ومحلاتهم التجارية وإحلال المستوطنين فيها.

ولما كان هذا الإنجاز محل شكر وتقدير في هذه المناسبة الهامة فإن لجنة إعمار الخليل تعتبره أيضاً دافع قوي لمواصلة مشوار العمل والعطاء في المستقبل لخدمة البلدة القديمة من الخليل وسكانها بهمة وعزيمة أكبر و بمزيد من الإيمان والإصرار على إفشال مخططات الاحتلال والاستيطان في المنطقة، وفي سبيل ذلك تعمل لجنة إعمار الخليل بكافة أقسامها على التخطيط للمرحلة القادمة ووضع التصورات والرؤى والبرامج التي تحصن البلدة القديمة من الإعتداءات الإسرائيلية والتي تطور من الخدمات المقدمة للمواطنين الفلسطينيين وتضمن إستدامة الحراك الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياحي في البلدة القديمة، هذه الجهود التي تربط الماضي بالحاضر نستشرف من خلالها مستقبلاً نرجو أن يكون واعداً للبلدة القديمة و لمدينة الخليل بشكل عام.